جامعة أحمد دراية ادرار – الجزائر –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان:

دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

دارسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR لولاية أدرار

إعداد الطالبتين:

_ بركاوي راضية

_ عيشي فتيحة

تحت إشراف:

د:بوشرى عبد الغني

نقشت وإجيزت بتاريخ 09 ماي 2018

أعضاء اللجنة	التوقيع
د_ مجاهد سيد أحمد	رئيسًا
د_ قويدري عبد الرحمان	مناقشًا
د_ بوشرى عبد الغني	مشرفاً

السنة الجامعية: 2018/2017م

العنوان:

دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية

دارسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR لولاية أدرار

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

أما بعد :

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما لدي في هذا الوجود إلى من حملتني تسعة أشهر في بطنها أمي العزيزة متمنية لها دوام الصحة والعافية و أطال الله لي في عمرها.

إلى الذي لم يبخل علي يوماً بشي أبي الغالي. أطال الله في عمره متمنية له دوام الصحة والعافية.

إلى جداتي الحنونات التي طالما يدعو لي بالدعاء من أجل نيل المنى

إلى كل من ينتظرني على رصيف النجاح. من كانوا لي دعماً وسنداً إخوتي أخواتي إلى البراعم " *فاطمة الزهراء- رابح ضياء الدين – آية* "أصدقائي وعائلتي سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل.

إلى من مد لي يد العون وتعب معي في إنجاز هذا العمل الأستاذ المشرف "بوشرى عبد الغني" وإلى من مد لي يد العون الأستاذ * عبد الدايم محمد *

إلى كل من يعرفني من قريب وبعيد .

والى كل أصدقاء الدرب الدراسي تخصص تدقيق ومراقبة التسيير وإلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي.

إلى من قاسمتني سهر الليالي وتحمل المتاعب من أجل انجاز هذا العمل الأخت"عيشي فتيحة" مع تمنياتي لها بالتوفيق في حياتها.

الإهداء

قال عز وجل {وقضي ربك ألا تعبد إلا أياه وبالولدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما وخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي أرحمهما كما ربيني صغيرا} صدق الله العظيم.

-الى نور العيون ...ورمش الجفون السر المكنون والحب المجنون في القلب المفتون والعقل الموزون والصدر الحنون، إلى البلسم الشافي والقلب الدافئ والحنان الكافي, إلى من أنجبتني أهديها ثمرة جهدي "أمي الغالية "

-إلى الذي تاهت الكلمات في وصفه وعجز السان في ذكر مآثره إلي سندي وعوني وقدوتي إلى النور الوضاء ,مصدر فخري وذخري إلي ذلك الينبوع الذي اغترفت منه الحنان الذي يعجز القلم واللسان علي خطه في الكلمات إليك"يا أبي الغالي "

-إلى خالتي وخالي وأبنائهم كل وحد باسمه

-النجوم والكواكب إلى الورود الباهية الذين قاسموني حنان الوالدين إخوتي أخواتي

-الى الذين جعلوا من الضعف قوة أساتذتي الكرام بالذكر الأستاذ المشرف " بوشرى عبد الغني "

-الى من تحملت معي مشاق هذا العمل المتواضع "بركاوي راضية"وكل عائلتها إلى عربون المحبة والصفاء رفقاء الدرب والسكن الجامعي اللواتي شاركوني حلو الحياة و مرها ، وإلى من ساعدوني ولو بكلمة طيبة .

-إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد وخاصة إلى طلبة التجارة وفقكم الله في مشوارهم وسدد خطاهم.

عيشي فتيحة

شكر وعرفان

الحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه سبحانك لا نحصى ثناء

عليك أنت كما أثنيت على نفسك خلقت فأبدعت، وأعطيت فأفضت

،فلاحصر لنعمتك ولا حدود لفضلك،وصلى الله وسلم على اشرف

عبدك وأكمل خلقك خاتم المرسلين ومعلم المعلمين نبينا ورسولنا محمد

بن عبد الله الأمين خير من علم وأفضل من نصح.

الحمد الله كله والشكر لله كله أن وفقنا وألهمنا الصبر على تحمل المشاق

التي واجهتنا في انجاز بحثنا المتواضع.

والشكر موصول إلي كل أستاذ أفادنا بعلمه من أول المراحل الدراسة الى هذه أللحظة.

كما نرفع كلمة شكر وتقدير إلى أستاذنا المشرف" بوشرى عبد الغني" الذي لم يبخل علينا بنصحه و ارشادته،

ولي الأساتذة * تيقاوي العربي *هداجي عبد الجليل*مجبري عبد القادر * لعصب عبد القادر*قويدري عبد الرحمان *مجاهد سيد أحمد*.....

كما لا ننسى كل الموظفين بينك الفلاحة والتنمية الريفية البدر بأدرار

كما نشكر من أمدلنا يد العون من قريب أو بعيد .

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد والرشاد والعفاف وأن يجعلنا هداة مهتدين

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	/
الشكر والعرفان	/
فهرس المحتويات	/
قائمة الجداول	/
قائمة الملاحق والأشكال	/
مخلص الدراسة	/
المقدمة	أ- ج
الفصل الأول: التدقيق الداخلي	
تمهيد الفصل	07
المبحث الأول : ماهية التدقيق الداخلي	08
المطلب الأول: تطور ومفهوم التدقيق الداخلي	08
المطلب الثاني: المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي	09
المطلب الثالث: المطلب الثالث: أنواع ومراحل التدقيق الداخلي	11
المطلب الرابع: المطلب الرابع: وظائف التدقيق والخدمات التي يقدمها	12
المبحث الثاني: معايير التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر	14
المطلب الأول: معايير التدقيق الداخلي ومفهوم إدارة المخاطر	14
المطلب الثاني: أنواع المخاطر وكيفية الحد منها	15
المطلب الثالث: دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر	16
المطلب الرابع: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر	17
خلاصة الفصل	18
الفصل الثاني: نظم المعلومات المحاسبية	
تمهيد الفصل	20
المبحث الأول: ماهية نظم المعلومات المحاسبية	21
المطلب الأول: مفهوم نظم المعلومات المحاسبية ومكوناتها	21
المطلب الثاني: أهداف وأهمية نظم المعلومات المحاسبية	24

المطلب الثالث: خصائص نظم المعلومات المحاسبية وعناصرها	26
المطلب الرابع: مراحل نظم المعلومات المحاسبية ووظائفها	28
المبحث الثاني: تصميم نظم المعلومات المحاسبية ومخاطرها	30
المطلب الأول :تصميم نظام المعلومات المحاسبية.	30
المطلب الثاني: أنظمة الفرعية للنظم المعلومات المحاسبية	31
المطلب الثالث: مخاطر نظم المعلومات المحاسبية	32
خلاصة الفصل	34
الفصل الثالث: دراسة ميدانية ببنك البدر BADR أدرار	
تمهيد الفصل	36
المبحث الأول : بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	37
المطلب الأول: التعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	37
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال BADR بأدرار	38
المبحث الثاني: المبحث الثاني:مجتمع الدراسة وهيكلة الاستبيان	41
المطلب الأول :مجتمع الدراسة وعينتها	41
المطلب الثاني: المطلب الثاني: هيكلة الاستبيان	42
المطلب الثالث: تفريغ البيانات وتحليل الفرضيات	43
خلاصة الفصل	56
الخاتمة	58
قائمة المصادر والمراجع	62
الملاحق	/

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
01	معامل ألفا– كرونباخ	41
02	مقياس ليكرت الخماسي	42
03	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	42
04	توزيع أفراد العينة حسب العمر	42
05	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	44
06	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	44
07	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	45
08	نتائج التحليل الإحصائي فيما يخص التدقيق الداخلي	45
09	نتائج التحليل الإحصائي فيما يخص نظم المعلومات المحاسبية	47
10	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير المؤهل العملي	50
11	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير الخبرة المهنية	50
12	التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغيري المؤهل العلمي والخبرة المهنية	51
13	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير المؤهل العملي	52
14	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير الخبرة المهنية	52
15	نتائج التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغيري المؤهل العلمي والخبرة المهنية	53
16	نتائج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل " التدقيق الداخلي" و المتغير التابع " نظم المعلومات المحاسبية "	54

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	الأستبيان
02	نتائج نظام SPSS 20

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان
01	هيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بادرار

مقدمة

تمهيد:

يعتبر التطور العلمي والتكنولوجي الكبيرة في قطاع البنوك الذي ظهر في العصر الحالي وأيضاً ظهور شركات المتعددة الجنسيات وقيامها بالتدقيق في معظم الدول وخاصة الدول الصناعية الكبرى نتيجة للحاجة الماسة لمعلومات موثوقة ودقيقة حول نشاطها ، ما أدى إلى الاهتمام الكبير بالتدقيق الداخلي عن طريق شخص مؤهل و كفء يقوم بإعطاء ثقة أكبر حول المعلومات المالية والمحاسبية لأصحاب البنوك والمستفيدين منها، للتأكد من أن الأعمال يتم تنفيذها وفقاً لما خطط له وأنه يتم احترام الأنظمة والقوانين داخل البنوك والتأكد كذلك من أن أصول والتزامات البنوك حقيقية ويتم المحافظة عليها من السرقة والضياع والاختلاسات وعدم تعريضها للمخاطر.

تزايد أهمية المعلومات في قطاع البنوك بشكل كبير وواضح لكونها المورد الأساسي الذي يصنع الفرق في الانجاز من بين موارد البنوك الأخرى من أرض ورأس مال وعمل وتنظيم لأنه يشمل جميع نشاطات الوظائف الأساسية للبنك، ومن الجدير بالذكر أن دورة الإيرادات والنفقات والإنتاج والرواتب وإدارة الموارد البشرية وإعداد التقارير تمثل الأنظمة الفرعية في نظم المعلومات المحاسبية للبنك ، فنحاج كل منها(البنوك) يعتمد على نجاح نظم المعلومات المتخصصة ذلك لتلبية حاجيات المديرين لهذه النشاطات والوظائف في اتخاذ قراراتهم التي تحقق تلك الأهداف المحددة أمامهم ويهدف إلى تقديم خدمات متميزة للمستفيدين من تلك المعلومات وهو هدفه الأسمى، وحتى يتحقق هذا الهدف يجب على النظام أن يسير بخطى محكمة تمنع من انحرافه وذلك من خلال التقويم والحكم النهائي على العمل باستخدام الوسيلة و الأداة الأدق للتجنب من الوقوع في المخاطر الملازمة لهذه النظام، من خلال الأعمال التي يقوم بها المدقق الداخلي للحد منها سواء قبل تصميم النظام أو فيما بعد وبذلك سينعكس بالإيجاب على فاعلية عملية التدقيق وعلى صدق وجودة البيانات المالية المدققة.

أولا: إشكالية البحث

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة المدقق الداخلي في التقليل من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية (في البنك الفلاحة التنمية الريفية).

ثانياً: التساؤلات الفرعية

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية لابد من طرح التساؤلات التالية:

01- ما هو مفهوم التدقيق الداخلي؟

02- ما المقصود بنظم المعلومات المحاسبية وما هي الأنظمة الفرعية لها؟

03- كيف تؤثر نظم المعلومات المحاسبية على عمل المدقق الداخلي؟

ثالثاً: الفرضيات

وللإجابة المبدئية على الأسئلة الفرعية المطروحة، تم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)بين آراء العينة حول متطلبات التدقيق الداخلي تبعا لمتغيري (المؤهل العلمي والخبرة المهنية).

الفرضية الثانية: توجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء العينة حول متطلبات نظم المعلومات المحاسبي تبعا لمتغيري (المؤهل العلمي والخبرة المهنية).

الفرضية الثالثة: توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)بين آراء العينة حول مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية.

رابعاً: أهداف الدراسة

تسعى أهداف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية وتهدف إلى:

- اكتشاف العلاقة القائمة بين التدقيق الداخلي و قسم إدارة المخاطر.

- مدى إمكانية المدقق الداخلي في الحد من مخاطر دورة الإيرادات والنفقات في البنوك التجارية.

- مدى إمكانية المدقق في الحد من مخاطر دورة الإنتاج ودورة إعداد التقارير في البنوك التجارية.

– مدى إمكانية المدقق في الحد من مخاطر دورة الموارد البشرية ودورة الرواتب في البنوك التجارية.

خامساً: أهمية الدارسة

تنبع الأهمية في كونها تبحث عن مدى مساهمة التدقيق الداخلي في التقليل من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات، وذلك من خلال قيام المدقق الداخلي بمهمة التدقيق على أنظمة الرقابة الداخلية والتدقيق على كل ما يتعلق بالحسابات وأنظمة هذه المؤسسات، كما تظهر هذه الدراسة أهمية المدقق الداخلي في التحقق من الكفاءة والفاعلية والضوابط الرقابية المستخدمة لحماية الأجزاء المادية لنظم المعلومات والتحقق من دقة وصحة عمليات المعالجة والذي يؤدي بدوره إلي اكتشاف الأخطاء التي تؤثر سلبا على عمل نظم المعلومات المحاسبية وبالتالي تقديم توصيات للإدارة في اتخاذ الإجراءات اللازمة.

سادساً: مجال الدراسة:تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية : انحصرت الدراسة في الحدود الجغرافية لولاية أدرار في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، لغرض معرفة دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية.

الحدود الزمنية : امتدت هذه الدراسة مابين فيفري إلى غاية مارس 2018 وقد شملت الدراسة أكاديميين ومهنيين حائزين على شهادات عملية في المحاسبة والتدقيق أو لديهم خبرة مهنية في نفس المجال.

سابعاً: أسباب اختيار الموضوع

أولاً: أسباب عامة

01– طبيعة التخصص المدروس (تدقيق ومراقبة التسيير) والرغبة في التعمق في هذا المجال مستقبلا ومحاولة توعية ولفت انتباه البنوك إلى ضرورة الاعتماد على نتائج التدقيق الداخلي.

02– الاهتمام الكبير والمتزايد لموضوع التدقيق الداخلي من أجل إبراز أهميته في مدى نجاح البنوك التجارية.

03– الأهمية التي يؤديها التدقيق الداخلي داخل البنوك التجارية في تحديد وصدق المعلومات وإعطاء آراء من أجل المساعدة في اتخاذ القرارات السليمة.

ثانياً: أسباب موضوعية

01- آفاق العمل المستقبلي لتطوير الثقافة العلمية في الموضوع.

02- التداول الكبير للتدقيق ونظم المعلومات المحاسبية في مناهج الدراسة.

03- التعرف أكثر على مهنة التدقيق.

ثامناً: هيكل الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجزء النظري، أما من ناحية الجزء التطبيقي فقد استخدمنا المنهج التحليلي حيت تمت معالجته باستخدام استبيان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي(SPSS20) في التحليل.

تاسعاً: الدراسات السابقة

01- دراسة الباحثة نصره محمود خالد عليمات "2016-2017" دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردنية.(جامعة آل البيت، الأردن).

هدفت الدراسة إلى تعرف على دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الناتجة خلال هذه النظم المختلفة، وذلك من خلال تناول مخاطر التي تواجه لأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم توزيع استبيان كأداة المساهمة، توصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور فعال وهام للمدقق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية، كما أنه له دور في الحد من المخاطر الناتجة خلال النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي أوصت الباحثة بقيام بتحفيز المدققين الداخليين نحو اكتشاف أخطاء المرتبطة بنظم المعلومات المحاسبية وتحليلها وتقديم الاقتراحات لحلها.

02- دراسة الباحثة نجيبة " 2015" مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين النظام المعلومات المحاسبي دراسة حالة فرع جنيرال كابل "بسكرة"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة محل الدراسة ودور المراجعة الداخلية في تحسين هذا النظام توصلت إلى أن نظام المعلومات المحاسبية أهم مصدر للمعلومات بالمؤسسة وكذا المصدر الرئيسي للمعلومات الاقتصادية وعدم قيام العمليات

بشكل منفرد يسمح بإعطاء معلومات صادقة وموثوق بها. أما فيما يخص التوصيات فدعت المؤسسة إلى ضرورة حماية أمن المعلومات من الضياع أو الاختراق و ضرورة إنشاء خلية التدقيق الداخلي من كفاءات أعضاء المدققين ومحافظي حسابات وتوفير أجهزة احتياطية في حالة وجود عطل.

03- – دراسة الباحثة بن فرج زوينة "2014-2013" المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق.

هدفت هذا الدراسة إلى معرفة الأسس النظرية للمخطط المحاسبي البنكي الجزائري، وذلك من خلال التعرض لأسس المتعارف عليها دوليا في تصميم لأنظمة المحاسبية للبنوك التجارية.

ولتحقيق هدف الدراسة تم توزيع استمارة استبيان مقسمة إلى قسمين، حيث تم توزيعها على كل من المديرين العامة للمحاسبية في البنوك التجارية العمومية الجزائري ة الخمسة. وأخير توصلت الدراسة نتيجة مفادها أن تطبيق الاتجاهات العالمية للإفصاح بالبنوك التجارية ذو مزايا كثيرة إلا أن تطبيقها يواجه العديد من الصعوبات والتحديات.

04- دراسة الباحث إيهاب ديب" 2012" أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية ومن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هي وجود دلالة إيجابية بين تطبيق المعايير من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر وكذا وجود دلالة بين المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها. أما فيما يخص التوصيات فقد حس الباحث على ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف والتشريعات بمهنة التدقيق وأيضا ضرورة تنظيم المصارف دورات تدريبية للمدققين من ناحية إدارة المخاطر.

عاشراً: صعوبات الدراسة

- عدم الجدية في الرد على الاستبيان.
- انشغالات الموظفين محل الدراسة.
- محدودية المعلومات المقدمة محل الدراسة.

الحادي عشر: هيكل الدراسة

قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

يشمل الفصل الأول مدخل مفاهيمي للتدقيق الداخلي، تم تعرف على مختلفة جوانبه من خلال تطويره التاريخي، مفهومه، أهدافه، أهميته، بالإضافة إلى وظائفه وخدماته ومراحل عملية تنفيذ التدقيق الداخلي. أما الفصل الثاني يشمل مدخل مفاهيمي،لنظم المعلومات المحاسبية تم تعرف على مختلفة جوانبه من خلال مفهومه، أهدافه، أهميته، خصائص، بالإضافة إلى وظائفه و مراحل و لأنظمة الفرعية لنظم المعلومات المحاسبية. حيث يضم الفصل الثالث الدراسة الميدانية التي تحتوي على دراسة الاستبيانية والأدوات المستعملة في الدراسة الاستبيانية وعرض النتائج المتحصلة عليها وتحليلها وذلك باستخدام نظام spss20.

الفصل الأول

الإطار النظري للتدقيق الداخلي

تمهيد الفصل

نظرا لتشعب مختلف أجزاء العالم في قطاع الاقتصادية مما أدى إلى ظهور التدقيق الداخلي سنة1941 في نيويورك بمعهد المحاسبيين الأمريكيين فهو يعتبر من أهم الوظائف التي تحتاجها المؤسسات في مجال عملها، وذلك بالاعتماد على شخص يسمى المدقق الداخلي فهو يسعى دائما إلى حماية المؤسسة من الاختلاسات والتلاعب والسرقة والتقليل من المخاطر، سواءٍ كانت داخلية أو خارجية كما يساعدها في تحسين وضعيتها المالية والحفاظ على مركزها المالي ويضمن لها الاستمرارية في النشاط وتحقيق أهدافها التي تسعى للوصول إليها.

تواجه البنوك والمصارف أثناء تأدية مهامها جملة من الأخطاء والتي تشكل بدورها مجموعة من مخاطر مما أستوجب على البنوك للجوء إلى مدقق داخلي مؤهل علميًا وعملياً وذو كفاءة مهنية من أجل تصحيح تلك الأخطاء وتقليلها أو الحد منها.

وانطلاقا مما سبق سنحاول في هذا الفصل عرض الإطار النظري للتدقيق الداخلي حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هي:

المبحث الأول:ماهية التدقيق الداخلي

المبحث الثاني:معايير التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر

المبحث الأول:ماهية التدقيق الداخلي

يعد ظهور التدقيق الداخلي نتيجة لعد ة أسباب من بينها كبر حجم ال بنوك وتوسعها وغيرها من الأسباب، مما أدى للجوء إلى التدقيق الداخلي من قبل ال بنوك حيث تم تطويره من قبل الولايات المتحدة حتى أصبح مهنة ووظيفة مستقلة يتميز بأهدافه وأنواعه وأهميته وقواعده ومعاييره.

المطلب الأول: التدقيق الداخلي بين التطور والمفهوم

الفرع الأول: نبذة تاريخية حول تطور التدقيق الداخلي

ظهر التدقيق في العصور الوسطى عند قدامى المصريين واليونان والرومان الذين كانوا يقومون بتعيين شخصين للقيام بعملية التدقيق (جمع الأموال) ال شخص الأول مسئول عن عملية تسجيل الأموال الواردة والآخر يقوم بعملية تدقيق عملية التسجيل ل لتأكد من سلامة الحسابات، وتطور التدقيق بشكل أساسي مع تطور النظام المحاسبي للمؤسسات الصناعية الكبرى، حيث استوجب عليها أن تعهد إلى شخص يقوم بالتحقق من حسن استغلال الموارد المتاحة لدى شخص آخر.[1]

فقد كان في الماضي الهدف الرئيسي للتدقيق الداخلي هو اكتشاف الغش والأخطاء وضبط البيانات المحاسبية، أي أنها كانت تعن ي التحقق لتأكد من سلامة السجلات والبيانات المحاسبية والمحافظة على أصول البنك، وقد حدث تطور منطقي لوظيفة التدقيق الداخلي حيث شملت التقويم لمساعدة الإدارة في تنفيذ الأنشطة المختلفة داخل ال بنك ، كما تأسس معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941 بهدف الرفع من مستوى وظيفة التدقيق الداخلي بعد أن كان ينظر إلى المدقق الداخلي كمساعد للمدقق الخارجي و كذلك الهدف منه تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي.[2]

الفرع الثاني:مفهوم التدقيق الداخلي

انبثق مصطلح التدقيق " Audit" من الكلمة اللاتينية "Audire" ومعناه يستمع حيث كانت تعد الحسابات من طرف المدققين عن طريق الاستماع للحكام ممثلي البلاط أثناء الجمعية العامة للحكومة، فالتدقيق عبارة عن:"فحص القوائم المالية لل بنك من قبل مهني مستقل يدعى المدقق يبدي رأيه حول مصداقية القوائم المالية ومدى سلامتها".

حيث نجد هناك عدة من أنواع التدقيق من بينها التدقيق الداخلي.كما أن للتدقيق الداخلي مفاهيم وتعاريف عديدة يمكن أن نوجز منها ما يلي:

1 - غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة، عمان، 2005، ص13.

[2] – عصام الدين محمد متولي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، جامعة العلوم والتكنولوجيا للكتاب الجامعي، صنعاء، 2013، ص ص123-124.

1- تعريف المجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية

عرفه على أنه"وظيفة يؤديها موظفين من داخل ال بنك ويتناول عملية الفحص والتقييم للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية لتأكد من تنفيذ هذه السياسات، والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة "[1]

2/ كما يعرف التدقيق الداخلي:"على أنه نشاط تقويمي مستقل يوجد في داخل ال بنك من أجل فحص وتقويم أنشطتها كخدمة للبنك ذاتها ".[2]

3/عرف التدقيق الداخلي على أنه :" على أنه يكون داخل البنك، وظيفة مستقلة للتقييم الدوري للعمليات لصالح المديرية العامة".

من خلال التعريف نلاحظ أن التدقيق الداخلي يقوم بها أطراف داخل البنك من أجل الوقوف على النقاط التالية:[3]

- دقة أنظمة الرقابة الداخلية.
- قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف.
- تدقيق نظام المعلومات المحاسبية.
- فحص كافة السجلات والبيانات والمستندات المحاسبية.
- حماية أصول البنك.

4/ يعرف التدقيق الداخلي:"هو عملية أو نشاط يقوم به المدقق الداخلي أو هيئة داخلية تابع للبنك من أجل حماية أموال البنك، ولتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للبنك وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية."[4]

5/ كما يعرف التدقيق الداخلي بأنه : "أداة مستقلة يعمل من داخل البنك للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة عن طريق تدقيق العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى."[5]

نستنتج من تعاريف السابقة للتدقيق الداخلي بأنه : عبارة عن جملة من إجراءات والقواعد التي يجب على المدقق الداخلي والالتزام بها داخل البنك التي يدققه أثناء قيامه بمهمة التدقيق ليبدي رأيه حول القوائم المالية ونظام الرقابة الداخلية للبنك ويجب أن لا يكون متحيز في رأيه.

---

[1] -محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل** ، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2007، ص 126.

[2]- حسين دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العلمية** ،دار الثقافة، عمان،2009،ص52.

[3] - محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2003، ص33.

[4] _ خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل، عمان، 2000، ص 30.

[5]- محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000-2001، ص 30.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي

الفرع الأول: أهمية التدقيق الداخلي

يمثل التدقيق الداخلي أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة وبالنسبة للفئات التي تهتم بالقوائم المالية ويمكن إيجازها كالتالي:[1]

1- إدارة البنك : يطلع البنك على النقائص الموجودة في نظام المراقبة الداخلية،واتخاذ القرارات المناسبة على ضوء معطياتها.

2- المستثمرون : يمكنهم من اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار في المؤسسة أو عدم المغامرة بأموالهم.

3- البنوك والدائنون الآخرون : يمكنهم من معرفة مدى سلامة المركز المالي لل بنك ودرجة السيولة، لاتخاذ القرار المناسب في كيفية التعامل مع البنك مستقبلا.

4- إدارة الضرائب: وهذا لمعرفة حجم الوعاء الحقيقي الخاضع للضريبة.

5- إدارة التسيير: يساعد في المراقبة والتخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة عالية.

6- الملاك والمستخدمين : لمعرفة الوضع المالي ومتانته لاتخاذ القرارات في توجيه مدخراتهم واستثماراتهم بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن مع اعتبار عنصر الحماية.

7- الدائنين والموردين: لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام من قبل المؤسسة.

8- الهيئات الحكومية : لغرض التخطيط والمراقبة وفرض الضرائب وتحديد الأسعار وتقديم الإعانات لبعض الصناعات.

9-البنوك والمؤسسات المالية الأخرى : لغرض دراسة وتحليل القوائم المالية وقبول ال بنك من الناحية الائتمان المصرفي.

الفرع الثاني: أهداف التدقيق الداخلي

لوظيفة التدقيق الداخلي أهداف أساسية داخل المؤسسة يسعى إلى تحقيقها وهي كالأتي:[2]

1)- فحص وتقييم مدى ملائمة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية والتشغيلية عن طريق تقييم نظم الرقابة المختلفة.

2)- التحقق من مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة ذات التأثير الهام على أعمال البنك.

[1] - رضا خلاصي،**مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة** ،دار هومه ،الجزائر،2013، ص ص 5،51.

[2]- وجدى حامد حجازي ،**أصول المراجعة الداخلية (مدخل عملي و تطبيقي)**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية ،2010 ،ص 12.

3)- التحقق من مدى مصداقية وسلامة المعلومات وفحص الوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتبويب وتقرير مثل هذه المعلومات.

4)-تقييم مدى كفاءة واقتصادية استخدام موارد ال بنك والتقرير عن الانحرافات عن المعايير العملية – إن وجدت – وتحليل وتوصيل ذلك إلى المسئولين عن اتخاذ القرارات التصحيحية.

5)- تقييم نوعية وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة.

6)-التوصية بالتحسينات التشغيلية.[1]

المطلب الثالث: أنواع ومراحل التدقيق الداخلي

الفرع الأول: أنواع التدقيق الداخلي

يشمل التدقيق الداخلي على نوعين من التدقيق وهما:[2]

1- التدقيق المحاسبي المالي : هدفه التأكد من أن المعلومات المحاسبية والمالية دقيقة وصحيحة، حتى يتم الاعتماد عليها في رسم البيانات واتخاذ القرارات الإداريةّ، وذلك عن طريق فحص وتدقيق الوثائق المالية والمحاسبية لتجنب من الوقوع في الأخطاء المتعلقة بالتسيير حيث يعتمد المدقق على المعطيات التالية:

1-1:المحاسبة العامة: لتحقق من موثوقية المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة في الميزانية، حول جدول حسابات النتائج.

1-2: المحاسبة التحليلية : لتأكد من مدى صحة حساب التكاليف والهوامش من خلال تحليل مختلف مكونات تلك الحسابات.

1-3: معطيات الموازنة التقديرية: هي وسيلة لتقييم ومراقبة الأداء المالي.

1-4: المعطيات الإحصائية: لها دور في إعطاء صورة حقيقة حول وضعية المؤسسة.

2- التدقيق الاجتماعي: يهدف إلى تدقيق العمليات للضمان أن البنك تعطى أهمية أكثر شمولا لمسؤولياتها الاجتماعية تجاه الأطراف الأخرى، الذين يتأثرون بقراراتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

3- التدقيق الداخلي الإداري(التشغيلي) : يعتبر التدقيق الإداري أشمل من التدقيق المالي حيث يقوم المدقق الداخلي بتقويم الأنشطة المالية وغير المالية بهدف معرفة مواطن الضعف في كفاية الأداء وتقديم التوصيات لتحسين الكفاءة، إضافة إلي التأكد من الالتزام جميع الأنشطة بسياسات وخطط المؤسسة.

---

[1] – وجدى حامد حجازي ، مرجع سبق ذكره،ص12.

[2] – نجيبة بن مسعود، **مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين النظام المعلومات المحاسبية** ، مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 28.

الفرع الثاني: مراحل التدقيق الداخلي

تتكون مهمة التدقيق الداخلي من 03مراحل، والمتمثلة في مرحلة التخطيط والتحضير للمهمة ثم مرحلة تنفيذ المهمة و بعدها مرحلة إعداد التقرير:[1]

1/- مرحلة التخطيط والتحضير للمهمة: حسب المعيار 410 تخطيط المهمات وهو عبارة عن نقطة بداية أعمال التدقيق، فالمدقق مسئول عن إعداد الخطة كتابيا، وهذه المرحلة تتضمن ما يلي:

- دراسة البنك أو النشاط موضوع التدقيق.
- التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية.
- إعداد خطة عمل و برنامج التدقيق.

2/- مرحلة تنفيذ المهمة: حسب المعيار 420 المتضمن فحص وتقييم المعلومات وينطوي هذا الفحص على مختلف المستندات والسجلات والملفات، والفحص التحليلي لنظام الرقابة الداخلية وجميع المعلومات عن طريق المقابلات والقوائم الاستقصائية، والملاحظة المادية والتفتيش الميداني وتشمل هذه المرحلة ما يلي:

- جمع أدلة الإثبات وتكوين الملاحظات أو المعاينات.
- تكوين النتائج والتوصيات واستكمال نتائج التدقيق(الملفات الدائمة، الملفات الجارية).

3/- مرحلة إعداد التقرير : حسب المعيار 430 المتضمن في إيصال النتائج، يقوم المدقق بتحديد الشكل الذي سيقدم فيه أعماله للمهتمين بأعمال المؤسسة التي قام بتدقيقها وغالبا ما يكون في شكل تقري ر، حيث يساعد التقرير الإدارات والأطراف الأخرى على تعديل سياستها وإصدار القرارات التصحيحية والعمل على رفع مستوى الأداء والفعالية.

[1] - زين يونس، عوادي مصطفى، **المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية** ، مكتبة بن موسى السعيد، القدس، 2011/2010، ص95.

المطلب الرابع: وظائف التدقيق والخدمات التي يقدمها

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف الوظائف التي تكون معينة من التدقيق، حيث يقدم التدقيق الداخلي بحكم كونه وظيفة داخلية من الوظائف الرئيسية في البنك والإدارة التابعة للإدارة العليا فيها، ويقدم العديد من الخدمات.

الفرع الأول: وظائف التدقيق الداخلي

تتمثل وظائف التدقيق الداخلي في البنك التجاري فيما يلي:[1]

1- وظيفة الفحص: يختص نشاط المدقق الداخلي على الفحص الشامل للسجلات المحاسبية ومراقبة أصول البنك والتحقق من التقارير المالية، وذلك من خلال زيارة فروع ال بنوك لأجل فحص سجلاتها ورقابة أصولها. حيث لا يمكن للمدقق تطبيق الرقابة الداخلية عليها (الفروع) نظرا لصغرها وعدم جدواها اقتصاديا، فعلى الإدارة المركزية التأكد من أن المسؤوليات مديري الفروع (الحفاظ على الأصول والتسجيل الدفتري) قد نفذت بشكل سليم، بحيث تعتمد إدارة البنك إلى حد كبير على التقارير المستخرجة من سجلات ال بنك لتسيير النواحي التشغيلية واتخاذ القرارات السليمة.

2- وظيفة التقييم : يساعد التقييم المدقق في اقتراح تعديلات مناسبة للنظام المعمول به في البنك من خلال مقدرته في الحكم على مدى قوة وضعف النظام، يمكن للنظام المحاسبي أن يمد إدارة البنك بما يلي:

- المعلومات الكافية والدقيقة.
- المحافظة على موارد المؤسسة.
- المراقبة على جميع الخطوات التشغيلية.
- تقييم الكفاية المحاسبية و تقييم العمل لجميع إدارات التشغيل.

3- وظيفة مراقبة التنفيذ: من أغراض التدقيق الداخلي مراقبة تطبيق النظم والسياسات الموضوعة في البنك ويكون ذلك عبر فحص وتقييم السجلات والتقارير المعدة. كما أنه لابد من مقارنة مراقبة التنفيذ مع أرقام الخطة وأن تقدم تقريرها عن الطرق المحاسبة المستخدمة لإظهار النتائج، بحيث يتوجب على المدقق أن يكون ملما بأدوات المحاسبة وفروعها من أجل الحكم على إمكانية المقارنة بين النتائج وتسهيل ذلك على إدارة البنك في تقييم الانحرافات وتفسيرها وكذلك المساعدة على المقارنة السليمة.

[1] – عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، **الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص188- 191.

الفرع الثاني: الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي للبنك

يقدم المدقق الداخلي خدمات عديدة ومختلف للبنك طوال تواجده فيه وتتمثل هذه الخدمات في:[1]

01/خدمات وقائية: التأكد من وجود حماية كافية للأصول وحماية السياسات لإدارية للبنك ضد الانحرافات عند التطبيق.

02/خدمات تقيميه : تستخدم في مجال قياس وتقييم فاعلية نظم وإجراءات الرقابة المطبقة في المؤسسة ومدى التماشي مع السياسات الإدارية للبنك.

03/خدمات إنشائية: تساعد في توفير البيانات الملائمة لإدارة الهنك في مجال تحسين الأنظمة الموضوعة داخل البنك سواء كانت أنظمة إدارية أو مالية أو فنية.

04/خدمات علاجية : تستخدم في مجال تصحيح الأخطاء أو التوصيات التي يتضمنها تقرير المدقق

والخاصة بإصلاح أي أخطاء أو علاج أوجه القصور في مختلف نظم البنك.

[1] – محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص128.

المبحث الثاني: معايير التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

للتدقيق الداخلي عدة معايير خاصة به والمعمول بها دوليا، والتي يجب الالتزام بها داخل البنوك عند القيام بهذه المهنة، لتفادي من الوقوع في المخاطر فهو دائما يواجه عدة مخاطر عند قيامه بمهمة داخل البنوك مما أدت للعمل على إيجاد طرق أو إجراءات للحد منها.

المطلب الأول: معايير التدقيق الداخلي ومفهوم إدارة المخاطر

الفرع الأول: معايير التدقيق الداخلي.

تعرف معايير التدقيق بأنها عبارة"عن مستويات للأداء المهني توضع من قبل الجهات المنظمة للمهنة كما هو الحال بمعايير وضوابط العمل في المهن المختلفة كالهندسة وغيرها.

حيث انه توجد ثلاثة معايير متعارف عليها لأداء مهنة التدقيق والمعمول بها دوليا وهي كالتالي:[1]

المعاير الأول: معيار الشخصية أو العامة

يتعلق هذا المعيار بالشخص المدقق من حيث كفاءته المهنية تمتعه بالتدريب المناسب حتى يصبح مؤهلا علميا وعمليا ، وأن يكون ذو استقلالية حيادية في التدقيق لضمان رأي حيادي يتمتع بالمصداقية والسلامة ، وأن يبذل أقصى جهد ممكن والحرص في أداء المهمة بطريقة صحيحة من خلال الاستعداد لها والالتزام بأداء معين وفق ما تنص عليه قوانين والعقد المبرم مع البنك.

المعيار الثاني: معيار العمل الميداني أو الأداء المهني

يقوم هذا المعيار على تخطيط وتنفيذ المدقق للمهمة والنزول لميدان الفحص ويكون تنفيذه لمهمة التدقيق وفق خطة ملائمة وأن يحسن الإشراف على مساعديه ويتابع مدى تقدمهم في الأعمال الموكلة إليهم، كما يجب عليه أن يقوم بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية القائم بالبنك محل التدقيق، كأساس لإمكانية الاعتماد عليها لوضع إجراءات التدقيق الملائمة لها، ويجب أن يحصل على عدد كافي من الأدلة الكافية والملائمة التي تمكنه من إبداء رأيه.

المعيار الثالث: معيار إعداد التقرير

يتعلق هذا المعيار بإبداء المدقق رأيه حول سلامة القوائم المالية وأنها قدمت وعرضت و أعدت طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، وعلى التقرير أن يحدد الظروف التي أدت إلى الخروج عن معيار تجانس في تطبيق المبادئ المحاسبية في الفترة السابقة، ويفرض على المدقق التحقق من مدى كفاية وملائمة الإفصاح عن القوائم المالية ما لم ينص التقرير على خلاف ذلك وفي الأخير يجب على المدقق إعطاء رأيه بشأن عملية التدقيق التي قام بها

[1] – خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية** ، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان ، 2004، ص ص 87–88.

ويتضمن مختلف التوصيات والنصائح التي يمكن أن يقدمها لإدارة الهنك. وأن يتمثل رأي المدقق كوحدة واحدة في القوائم المالية وفي حالة عدم استطاعته يجب توضيح الأسباب التي أدت إلى ذلك. ويمكن أن يتضمن تقرير المراجع أحد الآراء التالية: رأي نظيف، رأي بتحفظ، رأي سلبي، أو عدم إبداء الرأي.[1]

الفرع الثاني: مفهوم إدارة المخاطر

1/ يقصد بالمخاطر : هي احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخططة أو تذبذب في العائد المتوقع من استثمار معين.[2]

2/عرف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA المخاطر : "بأنها مخاطر ناتجة عن فشل المدقق في تعديل رأيه بشكل ملائم، بخصوص قوائم مالية بها أخطاء جوهرية".[3]

3/كما تعرف إدارة المخاطر : بأنها" عبارة عن عملية يقوم بها مجلس إدارة ال بنك وإدارتها وموظفون آخرون ،تطبق في وضع السياسات و الأهداف على جميع نشاطات ال بنك ، تصمم لتحديد وإدارة الأحداث المتوقع تأثيرها سلبا على ال بنك بحيث تكون في حدود المستوى المقبول للمخاطر لتوفر تأكيدا معقولا بخصوص تحقيق البنك لأهدافها".[4]

نستنتج بأن المخاطر: هي مجموعة من الأخطاء يرتكبها الموظفين سوء كانت قصديه أو غير قصديه لتشكل مصدر قلق بالنسبة لل بنك ، وخاصا على مركزها المالي و استقرار نشاطها.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر وكيفية الحد منها

الفرع الأول: أنواع المخاطر

تتعرض البنوك إلى ثلاث مخاطر وهي كالتالي: [5]

1) مخاطر ملازمة : وتسمى أيضا المخاطر الموروثة أو المتأصلة تعود هذه المخاطر إلى احتمالية أن إقرار من إقرارات إدارة البنك فيها أخطاء أو حذف، والتي تمثل انحرافات مادية مع الافتراض بعدم وجود رقابة داخلية. أما المخاطر الموروثة فربما يكون سببها إدارة البنوك المنحرفة وغير النزيهة.

2) مخاطر الرقابة: تعود هذه المخاطر إلى احتمالية انحرافات في إقرار من إقرارات إدارة البنك أو في رصيد أو نشاط ولا يتم اكتشافه أو منعها بواسطة الرقابة الداخلية وفي الوقت المناسب.

---

[1] - خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص88.

[2]– إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير الدقيق الدولية** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غزة، 2012، ص 31.

[3]– حسين أحمد دحدوح ، حسين يوسف القاضي ، مرجع سبق ذكره،ص254.

[4]– رضا خلاصي ، مرجع سبق ذكره ، ص227 وص 270.

[5]– هادي التيميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية** ، دار وائل، عمان،الطبعة الثانية،2006، ص ص 55،56.

3) مخاطر الاكتشاف: هي مخاطر الانحرافات المادية في إقرارات إدارة البنك (الأرصدة) والتي لم يكتشفها المدقق عند إجراء الإجراءات التفصيلية.[1]

الفرع الثاني: الوسائل المتاحة للحد من المخاطر

من المقبول والمتفق عليه أن هناك 04 أنماط رئيسية داخل البنك لاستجابة للخطر أربعة "T":[2]

- **يتسامح:** بمعنى يقبل الخطر عند مستواه الحالي.
- **المعالجة:** وذلك بإيجاد حل للحد من خطورة المخاطر إلى مستوى مقبول.
- **التحويل:** يوجه الخطر أو النشاط لشخص آخر.
- **الإنهاء:** وذلك بإيقاف النشاط الذي يولد الخطر.

المطلب الثالث: دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر

ويعد دور المدقق بمثابة تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر في البنك لتأكيد من أن مخاطر الأعمال الرئيسية تدار بشكل مناسب، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال، وهناك عدة عوامل رئيسية ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار عند تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر نذكر من بينها:[3]

- تجنب أي نشاط يهدد استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي.
- القيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة في المؤسسة.

ومن بين أهم الأدوار الجوهرية التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها بشأن إدارة المخاطر نذكر منها:

-إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر.
- تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية.
-مراجعة عملية إدارة المخاطر الرئيسية.

كما أن هناك العديد من العمليات التي لا تدخل ضمن نطاق ومهام عمل المدقق في مجال إدارة المخاطر:[4]

---

[1] - هادي التيميمي، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2] – رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص265.

[3] – الحادة بن شرودة، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، حمه لخضر، الوادي2015/2014، 2017/10/11، 8:04، ص ص57-58.

[4] - الحادة بن شرودة، مرجع سبق ذكره، ص58.

- اتخاذ قرارات الاستجابة للمخاطرة.
- تحديد مستوى إقدام البنك على المخاطرة.
- القيام بإجراءات الاستجابة للمخاطرة لمصلحة الإدارة.

المطلب الرابع: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

تكمن العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر من خلال المراحل التالية: [1]

1-مرحلة التخطيط لعملية التدقيق: في هذه المرحلة يتم تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي لها مخاطر عالية، ويتم التحديد بالاعتماد على دليل المخاطر يعد هيكل لكل المخاط ر، ويتم خلال هذه المرحلة تقييم مواضيع التدقيق من منظور المخاطرة ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييمها.

2- مرحلة التنفيذ: يعد اختبار مدى فعالية الرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر أو الحد منها، المحور الأساسي في تنفيذ عملية التدقيق.

3- مرحلة أوراق العمل: أثناء تنفيذ المدقق للعملية يحصل على معلومات تتعلق بالمخاطر، حيث يقوم بإضافتها إلى أوراق العمل الخاصة به، بحيث يتم الربط بين ما توصل إليه مع المخاطر التي يتعرض لها البنك، ويتم بعد ذلك صياغة التوصيات.

4- مرحلة إعداد تقرير التدقيق: يقوم المدقق بإعداد تقرير من خلال النتائج التي توصل إليها، حيث يضم تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ثم يرفع إلى الإدارة العليا من أجل إصدار تعليماتها لإدارة المخاطر للأخذ بالتوصيات ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم هذه الأخيرة بتقييم وتوضيح المخاط وتحليليها مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة وكيفية تجنبها.

5- مرحلة المتابعة: تهدف هذه المرحلة إلى السيطرة على المخاطر وكيفية الحد أو التقليل من تعرض البنك للخسارة، ومتابعة مدى تنفيذ التوصيات المذكورة في تقرير المدقق، وتقييم نظام الرقابة على أساس المخاطر.

[1] – نور الإسلام سعدودي، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014، ص20.

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال هذا الفصل أن مهنة التدقيق مهنة قديمة قدم المصريين واليونان والرومان كان يعتمد تسجيل العمليات المالية أساسًا على طريقة الاستماع، الهدف من تأسيسه هو تخفيض تكاليف التدقيق و تخفيف العبء على المدقق الخارجي، حيث يمثل أهمية كبيرة سوء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للأطراف المستفيدة من القوائم المالية فهو يقوم بتقديم خدامات عديدة إليهم، كما أنه يهدف إلى مجموعة من الأهداف من بينها حماية المؤسسة من أية عوامل قد تؤثر على مركزها المالي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وكذلك يجب على المدقق إتباع خطوات التدقيق والمعايير المتعارف عليها من أجل إبداء رأي سليم في تقاريره المالية والمحاسبية الموجهة للمؤسسة بصفة خاصة وللغير بصفة عامة للاستفادة منها. لذلك فهو يعمل على إيجاد طرق ووسائل للحد من المخاطر التي يتعرض أثناء تأدية عمله و كيفية التعامل معها لأنه يشكل دور وعنصر مهم في إدارة المخاطر.

الفصل الثاني

نظم المعلومات المحاسبية

تمهيد الفصل

لقد أصبحت المعلومات تلعب دورا هامًا في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة، لذلك اتجهت المؤسسات إلى تصميم وبناء أنظمة معلوماتية من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة البنك، ذلك لضمان وصول معلومات موثوقة وصحيحة ودقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات ، كما أن النظام المحاسبي مكون من مجموعة من الخطوات والإجراءات تبدأ بالمدخلات مرورا بالمعالجات المختلفة وانتهاء بالمخرجات، وثم الفصل بين أصحاب حقوق الملكية والإدارة فقد تم دمجه بمختلفة السياسات المحاسبية لضمان حيادية نتائجه أو مخرجاته وصدقها في التعبير.

فعلى رغم من التطور الملحوظ الذي شهدته تكنولوجيا المعلومات في شتى المجالات المهنية بقي النظام المحاسبي متحفظًا بآلية تسلسل الخطوات والإجراءات.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية نظم المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني: تصميم نظم المعلومات المحاسبية ومخاطرها

المبحث الأول: ماهية نظم المعلومات المحاسبية.

على الرغم أن المعرفة بالأمور المحاسبية، تعتبر فرصة أولى لفهم هذه المعرفة ضمن إطار نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية. لذلك يتم التعرف على المصطلحات المهمة وبصورة مستقل.

المطلب الأول: مفهوم نظم المعلومات المحاسبية ومكوناتها

الفرع الأول: مفهوم نظم المعلومات المحاسبية في البنك

سنحاول في هذا المبحث عرض بعض المفاهيم المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية.

أولاً: تعريف النظم : "هي مجموعة من المكونات أو العناصر الأساسية التي تتعلق ببعضها البعض و تتجه نحو تحقيق هدف أو أهداف مشتركة ."[1]

كما يمكن تعريفها بأنها"أطار عام متكامل يحقق عدة أهداف فهو يقوم بتنسيق الموارد اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، وهذه الموارد تتراوح من المواد والآلات وعناصر الطاقة الإنتاجية، وذلك حسب نوع النظام ".[2]

مما سبق نستنتج أن النظم هي مجموعة من الإجراءات المتفاعلة مع بعضها البعض و التي تعمل ضمن حدود معينة لتحقيق بعض الأغراض .

كما أن النظم هي مجموعة من الأطراف ذات مصلحة تتشارك لقيام بعمل ما، تعتمد في ذلك على أهداف محددة وفي العموم تمر بثلاثة مراحل (المدخلات، العمليات التشغيلية، المخرجات).

ثانياً: تعريف نظم المعلومات : تعرف النظم بأنها: "إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد البشرية والآلية لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (المعلومات) لتحقيق أهداف المشروع."[3]

كما تعرف نظم المعلومات بأنها: " مجموعة من الوسائل والاتصالات التي تتضمن قياس المراقبة، التخزين، المعالجة وتوزيع المعلومات من أجل توفيرها في المكان والوقت وبالشكل المناسب".[4]

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أننظم المعلومات: هي مجموعة من الإجراءات التي تضمن وجود عملية تجميع تشغيل، التخزين، توزيع، نشر استرجاع المعلومات لهدف الوصول

---

[1] _أحمد حسين علي حسين، **نظام المعلومات المحاسبية**، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية، 1997،ص13.

[2] _ كمال الدين الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998،ص16.

[3] _كمال الدين مصطفي الدهراوي، سمير كامل محمد، **نظام المعلومات المحاسبية**،دار الجامعية الجديدة،الاسكندرية ،2002،ص15.

[4] _مدني بلغيت، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية** ،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوره، جامعة الجزائر،2004،ص52.

إلى القرار والرقابة داخل البنك وتهدف نظم المعلومات إلى مساعد متخذي القرار وضمان توفر الرقابة.

ثالثاً: تعرف نظم المعلومات المحاسبية : "أنها جزء من نظم المعلومات الإداري ويقتصر دورها على قياس المعلومات المحاسبية التاريخية بغرض إعداد التقارير للأطراف الخارجية ".[1]

كما تعرف على أنها: " الجزء الأساسي والهام من نظم المعلومات الإداري في البنوك في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج ومن داخل البنوك ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى بيانات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل البنك".[2]

وتعرف أيضا بأنها: "أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع (Accumulat) وتبويب (Classifie) ومعالجة (process) وتحليل (Analyzer) وتوصيل (Communicante) المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (الجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين وإدارة البنك.وتعد نظم المعلومات المحاسبية أحد المكونات الأساسية لنظم المعلومات الإدارية، وينحصر الفرق بينهما في أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية بينما يختص الثاني بكافة البيانات و المعلومات التي تؤثر على نشاط البنك ".[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن نظم المعلومات المحاسبية: هي عبارة عن مجموعة من المعلومات المادية (المستندات، السجلات، الدفاتر، الدليل المحاسبي،التقارير والقوائم) والبشرية التي تتفاعل مع بعضها البعض بغرض تحقيق الهدف الأساسي لنظم المعلومات المحاسبية وهو إنتاج وتوصيل لمستخدمي النظام.

الفرع الثاني: مكونات نظم المعلومات المحاسبية

إن نظم المعلومات المحاسبية تحتوي على مجموعة من المكونات الأساسية لها وفيما يلي عرض موجز لهذا المكونات: [4]

1 _ وحدة تجميع البيانات:

وهذا الجزء من نظم المعلومات المحاسبية يقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالبنك أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل. وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع

---

[1] _كمال الدين مصطفي الدهراوي، سمير كامل محمد،مرجع سبق ذكره،ص 45.

[2] _ احمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية الاطار الفكري و النظم التطبيقية** ،الدار الجامعة، الاسكندرية، 2002-2003، ص 47.

[3] _ستيفن ا.موسكوف ومارك .ج سيمكن، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات** ، دار المريخ للنشر ،الرياض،2002،ص 25.

[4] _ كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره ص51_54.

التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها. ولطبيعة أهداف البنك وطبيعة المخرجات المطلوب تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظم.

فالبيانات التي تجمع بواسطة نظم المعلومات المحاسبية لبنك تجاري تتعلق بأنشطة الإيداعات و القروض والادخار. أما بالنسبة لبنك تأمين فإن البيانات المجمعة تتعلق بأنشطة جمع الأقساط ودفع التعويضات وحساب الاحتياطيات. كما أن طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المجمعة فالقرارات غير الروتينية مثل الميزانية الرأسمالية وقرارات الصنع أو الشراء تحتاج أيضا إلي بيانات غير روتينية تتناسب مع طبيعة القرارات المتعلقة بها. بينما القرارات الروتينية المتعلقة بالتشغيل تحتاج إلي بيانات روتينية.

2_ وحدة تشغيل البيانات:

والبيانات المجمعة بواسطة نظم المعلومات قد تم استخدامها في الحال إذا ما وجد أنها مفيدة لمتخذ القرارات في لحظة تجميعها. ويظهر ذلك السهم الموصل بين وحدة تجميع البيانات وقنوات المعلومات الموصلة إلى متخذي القرارات. ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل وإعداد لتكون معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات وبالتالي فإنها ترسل أولا إلى وحدة التخزين في نظم المعلومات المحاسبية.

3_ وحدة تخزين واسترجاع البيانات:

تختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها للاستخدام في المستقبل أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلي متخذي القرارات.

4_ وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات):

وقنوات المعلومات هذه هي الوسيلة التي يتم بها نقل و توصيل البيانات و المعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظم المحاسبية حتى تصل إلى متخذي القرارات الإدارية. وقد تكون قنوات الاتصال هذه آلية أو يدوية على شاشات أو على ورق حسب العرض و الإمكانيات المتاحة للبنك.

5_ دور القرارات الإدارية:

والقرارات الإدارية عادة ما تكون اختيار بين البديلات. ويقوم متخذي القرارات بمراجعة أهداف البنك ومن ثم توزيع الموارد المتاحة لتحقيق هذا الأهداف بالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق أفضل نتائج ممكنة وفي ضوء المحددات والقيود المفروضة وكما هو مبين في شكل فإن نتيجة القرارات الحالية قد أساسا لتقديم بيانات أو معلومات تفيد متخذي القرارات في الدورة التالية وهي فكرة التغذية العكسية.[1]

[1] _كمال الدين الدهراوي،مرجع سبق ذكره، ص 55.

ويرى آخرون توجد هناك مكونات أخرى من نظم المعلومات المحاسبية وهي :[1]

1_ الأشخاص: الذي يديرون النظام و يقوم بأداء الوظائف المتعددة.

2_ الإجراءات: اليدوية والآلية المتعلقة بجمع وتشغيل وتخرين البيانات حول البنك.

3_ البيانات: البيانات الخاصة بعمليات المختلفة لأعمال البنك.

4_ البرمجيات: المستخدمة لتشغيل عمليات البنك.

5_البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات: والتي تتضمن الحاسبات والأجهزة المحيطية بها وأجهزة شبكات الاتصالات.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية نظم المعلومات المحاسبية

الفرع الأول: أهداف نظم المعلومات المحاسبية:

إن الغرض الرئيسي لأي نظم معلومات محاسبية هو توفير معلومات محاسبية لمختلف المستخدمين الداخليين كالإدارة أو الخارجيين كالزبائن. وتوجد ثلاثة أهداف معينة يمكن تحديدها وهي كالتالي:[2]

1_ الدعم اليومي للعمليات: أن أي بنك يقوم يوميا بعدد من الأنشطة والأحداث التي تسمى بالعمليات، ويقصد بالعمليات المحاسبية هي العمليات المالية المتبادلة أي انتقال قيمة أو منفعة بين طرفين نتيجة قرار أو عمل إداري وتتضمن أحداث أو عمليات القيمة الاقتصادية مثلا عمليات البيع التي تحدث في البنك هو تبادل قيمة اقتصادية تمثل عملية محاسبية والتي أساساً يحتويها ويعالجها نظم المعلومات المحاسبية. ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى اغلب العمليات غير المحاسبية كأمر الشراء على سبيل المثال يقود إلى حدوث عملية محاسبية فعندما تشتري أي بنك بضاعة على الحساب بناء على أمر شراء معين يؤدي هذا إلى حدوث عملية محاسبية حيث تزداد البضاعة في المخزون ويجعل المخزن أو المشتريات مدينا ويزداد الدائنون حيث يجعل دائنا. من هنا نرى أن العمليات الغير محاسبية أيضا يحتويها ويعالجها نظم المعلومات المحاسبية لتأثير على العملية المحاسبية.

2_ دعم اتخاذ القرار: الهدف الثاني المهم لنظم المعلومات المحاسبية هو توفير معلومات لعملية اتخاذ القرار والذي عادة يجب أن يتخذ بالتناسب مع العمليات الوحدة الاقتصادية التخطيطية والرقابية. وأن هذا الهدف غالبا ما يطلق بمعالجة المعلومات.

---

[1] _ابراهيم ميده، **العوامل المؤثرة في نظام المعلومات ودوره في اتخاذ القرارات الإستراتيجية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد25،العددالاول، 2003،ص534.

[2] _ إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان الاردان،2009،ص26-28.

3_ انجاز الالتزامات المتعلقة بالإدارة: أن أهمية الالتزامات تتحدد بتوفير المعلومات اللازمة إلى المستخدمين الخارجيين عن البنك. فعلى سبيل المثال البنوك التجارية المندمجة أو ذات الملكية العامة لها لالتزامات كبيرة كما البنوك التجارية ذات القطاع العام، تلك البنوك التجارية مطلوب أن توفر معلومات إلى أصحاب المصالح فيها الذين يشملون إضافة إلى المالكين، الدائنين، اتحادات العمل، اللجان التنظيمية، المحللين الماليين المشاركين الصناعيين وحتى الجمهور العام. أما البنوك التجارية الأصغر والتي عادة ما يطلق عليها المساهمة فهي عادة ما تصدر قوائم مالية دوريا إلى المساهمين، وهي يجب أن توفر تقارير عن الدخل الخاضع للضريبة إلى الجهات الحكومية.[1]

الفرع الثاني: أهمية نظم المعلومات المحاسبية:

إن الهدف الرئيسي للمحاسبة هو تزويد المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات، لذلك فان لجنة تعديل المنهج المحاسبي أوصلت بان منهج تعليم المحاسبة يجب أن يؤكد بان المحاسبة هي عملية تحديد (توصيف) للمعلومات، تهيئتها، قياسها، وتوصيفها، وقد افترضت بان المنهج المحاسبي يجب أن يصمم لتزويد الطلبة بالمفاهيم الأساسية التالية:[2]

1_ استخدام المعلومات في عملية اتخاذ القرارات.

2_طبيعة تصميم، استخدام، تنفيذ نظم المعلومات المحاسبية (بناء النظام).

3_عملية إعداد (إبلاغ) تقارير المعلومات المالية.

هذا وتختلف الدروس (المواضيع) المحاسبية التي يأخذها الطالب حيث أن موضوع نظم المعلومات المحاسبية تركز على (كيفية عمل نظم المعلومات المحاسبية وكيف يتم تجميع البيانات حول أنشطة وعمليات الوحدة الاقتصادية) وتحويل تلك البيانات إلى معلومات يمكن استخدامها من قبل الإدارة، وكيف تضمن (توفر، معوليه ودقة تلك المعلومات) في حين أن مواضيع المحاسبة الأخرى تركز على (دور المحاسب كمعد تلك المعلومات).

المطلب الثالث: خصائص نظم المعلومات المحاسبية وعناصرها

الفرع الأول: خصائص نظم المعلومات المحاسبية

تتميز نظم المعلومات المحاسبية في البنك بمجموعة من الخصائص والمتمثلة فيما يلي:[3]

1) – الوضوح: وهي تعني أن تكون النظم واضحة وتتضمن التعليمات التوضيحية التي تساعد على فهم النظم وتجنب مصطلحات قد تعيق فهم النظم.

2) – السهولة: وهي تعني إمكانية تطبيق وتنفيذ عمليات النظم ودون إي صعوبات.

---

[1] - ابراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، مرجع سبق ذكرة، ص 28.

[2] _ ابراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، مرجع سبق ذكرة، ص 29 .

[3] _ جيهان عبد المعز الجمال، **المراجعة في البيئية الالكترونية**،دار الكتاب الجامعي، العين الامارت العربية المتحدة، 2014، ص45.

3) – الدقة: ويقصد بها تطبيق وتنفيذ عمليات النظم بشكل صحيح ودون حدوث أخطاء أثناء عملية التنفيذ.
4) – السرعة: ويقصد بها قدرة النظم على تقديم المعلومات للجهات المستفيدة في الوقت المناسب حتى تكون مفيدة ومؤثرة في اتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب.
5) – المرونة: ويقصد بها قدرة النظم على مواجهة أي تغيير في النظم وإمكانية تعديل الإجراءات بما يتناسب مع ظروف عمل البنك.
6) – الملائمة: ويقصد بها ذو تكلفة اقتصادية ملائمة تتناسب مع التكلفة المرجوة من النظم، بالإضافة إلى ملائمة المعلومات التي يمكن الحصول عليها من النظم مع الهدف الذي أعدت من أجله.[1]

وتوجد هناك خصائص أخرى لنظم المعلومات المحاسبية وهي:[2]

- يجب أن تحقق نظم المعلومات المحاسبية درجة جدا من الدقة والسرعة في المعالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.
- أن تزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.
- أن تكون بسيطة، ويتضح فيها تدقيق البيانات من مصادرها بشكل منظم، وتجنب تكرار التي يتم تشغيلها، وبيان تدقيق المعلومات بين مراكز اتخاذ القرارات المختلفة.
- أن تزود الإدارة اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل لأعمال البنك المستقبلية.
- أن تكون مقبولة لدى العاملين في البنك، وتتوفر فيها درجة معقولة من الإقناع بأهميتها وفائدتها.
- أن تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة البنك الاقتصادية.
- أن تكون مرتبطة مع نظم المعلومات الأخرى في البنك، بما يحقق التكامل فيما بينها لخدمة وظائف التخطيط والتنفيذ والرقابة، وبحيث توفر كل ما يحتاج إليه متخذ القرار من معلومات.

[1] - جيهان عبد المعز الجمال، مرجع سبق ذكره، ص45.

[2] _ أيمن محمد الشنطي، **أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني**، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 21، العدد الأول،ص99_ص125يناير 2013،ص 109-110.

الفرع الثاني:عناصر نظم المعلومات المحاسبية

يمكن حصرها في سبعة عناصر وهي:[1]

1_ الأهداف والخطط: يطمح نظم المعلومات المحاسبية إلى تحقيق أهداف عديدة تعكس القوة المحركة وراء النظم وأغراضها. وقد قام مجمع المحاسبين القانونين بمحاولة لتحديد أهداف المحاسبة في تقرير لجنة.

2_ قاعدة البيانات: عادة يتم الاحتفاظ بقاعدة نظم المعلومات المحاسبية لغرض استرجاعها واستخدامها فيما بعد، وهنا تستخدم وسائل التخزين المختلفة مثل الوثائق والسجلات والأقراص المرنة أو المدمجة. وتجد الإشارة إن الهدف من عملية تخزن البيانات هو ليس وفرة البيانات الراكدة بكميات كبيرة، وإنما وجوب تحديث البيانات المخزونة بشكل متكرر للمحافظة على حداثتها.

3_المدخلات: وهي عبارة عن البيانات التي يتم جمعها من المصادر الداخلية والخارجية والتي تتعلق بأنشطة البنك ذات العلاقة، كالعمليات الإنتاجية و التسويقية والإدارية وتلك الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والتقنية والاجتماعية، فضلا عن البيانات الخاصة بالمنافسين، من جهة أخرى أن دور نظم المعلومات المحاسبية يتوسع ليشمل البيانات المحاسبية غير التقليدية الأخرى لمساعدة المستفيدين من اتخاذ القرارات بشكل أفضل كالمعلومات اليومية من الأسواق عن حجم المبيعات والأسعار الجارية للمنتجات وأسعار المنافسين، وأسعار الأسواق.

4_العمليات: وهي عبارة عن تحويل البيانات عن طريق تسجيلها وتبويبها وترتيبها وإجراء العمليات الحسابية عليها ثم عرضها بشكل معلومات تتفق مع الموقف أو القرار المراد اتخاذه. وتجد الإشارة هنا أنه يمكن أن نظم المعلومات المحاسبية نظاماً يدوياً بسيطاً يعتمد بشكل أساسي على الورقة والقلم، أو نظاما معقدا جدا يستخدم المبتكرات في المجال الحاسبات الالكترونية وتقنيات المعلومات، أو في مكان وسط بين هذين الموقفين، في كل الأحوال فإن نظم المعلومات لا يستطيع معالجة البيانات إلا استناد إلى الأهداف والفروض والمبادئ والمعايير والطرائق والقواعد المحاسبية.

5_ المخرجات: من الواضح أن نظم المعلومات المحاسبية الموجه للقرارات يبغي أن تنتج معلومات تقابل احتياجات مستخدميه. وأن أكثر مخرجات نظم المعلومات المحاسبية شيوعاً هي التقارير المالية، مثل قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة النفقات النقدية، كما أن نظم المعلومات المحاسبية تنتج أيضا مخرجات غير تقليدية، مثل أعداد الرسوم والأشرطة البيانية

[1]– ابراهيم ميده، مرجع سابق ذكره ،ص ص 534_535.

لتحليل الإيرادات ومستويات الإنتاج الفعلي، فضلا عن العديد من التقارير والإحصاءات بطريقة بيانية مفهومة.

6_التغذية العكسية: وهي عبارة عن مخرجات النظم أو المعلومات التي تعاد إدخالها مرة ثانية في دورة جديدة إلى نظم واستخدامها كمدخلات من أجل تحسين مسار النظم وتطويرها وضمان تكيفها مع بيئتها لتحقيق الأهداف المرسومة.

7_ المستخدمون: يطلق على الذين يتعاملون مع النظم ويستخدمون المعلومات التي ينتجها تسمية (المستخدمون)، وقد يكون هؤلاء من داخل البنك كالإدارة والعاملين أومن خارج البنك كالمستثمرين والدائنين والزبائن والحكومة والمجتمع ومراكز البحث العلمي وأسواق المال ...الخ.[1]

المطلب الرابع: مراحل نظم المعلومات المحاسبية ووظائفها

الفرع الأول: مراحل نظم المعلومات المحاسبية

وتمر هذا النظم على ثلاثة مراحل وهي كالتالي:[2]

1_ المدخلات: هي عبارة عن المعاملات ذات الطبيعة المالية التي تتم في البنك والموثقة بمستندات تثبت وقوعها بتواريخ محددة، مدخلات نظم المعلومات المحاسبية تتمثل في البيانات الأولية وهذا المدخلات تخضع للمعالجة من خلال عملية تسجيل قيود تلك المعاملات المالية في سجل خاص يدعى بدفتر اليومية ويتم ترحيل القيود المحاسبية من المذكور إلى حساباتها المختصة في سجل آخر يسمى بسجل الأستاذ العام ثم يتم ترصيد الحسابات واستخراج أرصدتها حسب طبيعة كل حساب، وذلك خلال فترات زمنية تتبع لطبيعة الحساب ولطبيعة البنك.

والمستندات هي أرواق مكتوبة عن الأحداث الاقتصادية يتم إثباتها في المحاسبة من خلال القيود المحاسبية، ويجب أن تكون أصلية، وان تكون مرتبطة بالعملية التي يتم توثيقها من حيث النوعية والتاريخ والقيمة والمبلغ، البيانات الواردة في المستندات تعتبر المدخلات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية، ذلك يجب تصميم المستندات وإثباتها بشكل يضمن جعلها الدليل الموضوعي على صحة مدخلات المحاسبة.

2_ المعالجة: هي عمليات تحويل المدخلات إلى مخرجات قابلية للاستفادة منها على شكل معلومات.

3_ المخرجات: تتم من خلال عرض المعلومات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من المرحلة السابقة، وذلك من خلال إعداد القوائم المالية والتقارير الأخرى التي تهدف بمجملها إلى تحقيق

[1]_ابراهيم ميده،مرجع سبق ذكره،ص ص 534_535.

[2]_ بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي بين المرجعية النظرية و تحديات التطبيق** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه،جامعة فرحات عباس، سيطف، الجزائر،2013-2014، ص 21-22.

الهدف الأساسي للمحاسبة في توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف ذات العلاقة أو المهتمين.

حيث تهدف نظم المعلومات المحاسبية إلى إنتاج معلومات عن البنك تفيد المستخدمين المختلفين داخل البنك وخارجه، فهي توفر بيانات ومعلومات تختلف من حيث الاستفادة منها في مجال التخطيط أو التنفيذ والتشغيل والرقابة وتقييم الأداء.[1]

الفرع الثاني: وظائف نظم المعلومات المحاسبية

يودي النظم المعلومات المحاسبية من مجموعة الوظائف ضمن البنك تتخلص الوظائف الرئيسية الأربع التالية:[2]

_ جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنشطة وعلميات البنك بكفاءة وفعالية.

_ معالجة البيانات عبر عمليات الفرز والتصنيف والتخلص ....الخ.

_ توليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرار وتوفيرها للمستخدمين.

_ تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال بدقة، وتؤكد أيضا حماية هذه البيانات وأصول البنك الأخرى.

من الملاحظ ارتباط هذه الوظائف ببعضها فهي ليست وظائف مستقلة، في شكل التقرير ومحتوى ينعكس على النظم والعمليات المعالجة، فإذا رغب أحد المستفيدين مثلا مدير الإنتاج أن يتضمن التقرير المنتجات وكمياتها وقيمتها، التي قام العملاء بردها للبنك نتيجة وجود خلل فيها، لابد عندئذ أن تتضمن مذكرة مردودات المبيعات بالإضافة إلى القيمة النقدية لهذا المردودات المنتجات المردودات و كمياتها.

كما توجد هناك وظائف أخرى وهي: تتمثل أهم هذه الوظائف فيما يلي :[3]

- _ تجميع البيانات المحاسبية.
- _ مراجعة وإدخال وتخزين هذه البيانات المحاسبية .
- _ معالجة البيانات المحاسبية لتحويلها إلى مخرجات (معلومات ثم تخزين هذه المعلومات).
- _ تقديم ملخص حول المعلومات بأسلوب كمي بياني أو بتقارير دورية أو حسب الطلب.

[1] - بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] _ عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** ، الطبعة الأولى،مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2004، ص 45.

[3] _كمال الدين مصطفي الدهراوي، **مدخل معاصر في نظام المعلومات المحاسبية** ، الدار الجامعية، الاسكندرية،2002-2003، ص54.

المبحث الثاني: تصميم نظم المعلومات المحاسبية ومخاطرها

إن الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في البنك سيتم المعالجة في هذا المطلب تصميم وأنظمة الفرعية لنظم المعلومات المحاسبية ومخاطرها.

المطلب الأول: تصميم نظام المعلومات المحاسبية.

تشمل عملية تصميم النظم المحاسبية اليدوية على مجموعة من فعاليات والأنشطة التي يجب القيام بها من أجل نظام الوصول إلى نظام معلومات محاسبي فعال يساعد إدارة المؤسسة والمستفيدين في أداء الوظائف واتخاذ القرارات الرشيدة.

تبدأ عملية تصميم النظام بتصميم التقارير والقوائم التي يجب أن يقوم النظام بتقديمها للمستخدمين، ثم تصمم المستندات والوثائق التي يجب الحصول عليها من أنظمة العمليات، بحيث يمكن الوصول إلى المخرجات المطلوبة، وبعد ذلك تحديد عمليات المعالجة التي يجب أن تجرى على البيانات المدخلة للوصول إلى التقارير المطلوبة. بعد يتم تحديد مجموعة من الإجراءات الرقابية التي تهدف إلى التأكد من صحة المدخلات والمعالجة والمخرجات ضمن النظام المحاسبي.

تحكم عملية تصميم نظم المعلومات المحاسبية من المبادئ الرئيسية التي يجب على مصمم النظام أن يعمل على تحققيها عند تصميم النظام وتتركز المبادئ الأساسية في:[1]

_ مبدأ تكامل عمليات المؤسسة وارتباط أقسامها.

_ مبدأ كتابة البيانات والمستندات مرة واحدة.

1_مبدأ تكامل عمليات البنك وارتباط أقسامها: يتكون البنك من مجموعة من الإدارات والأقسام التي تعمل بشكل مشترك من اجل تحقيق الأهداف. تقوم الأقسام والإدارات بأداء العمليات والأنشطة المسئولة عنها، ولكن هذه العمليات مترابطة فيما بينها.

2_ مبدأ كتابة البيانات والمستندات مرة واحدة: يقصد به عند الحاجة إلى عدة نسخ من المستند الواحد، عدم اللجوء إلى كتابة نسخة من هذا المستند بشكل مستقل وإنما استخدام الصور الكربونية عند إعداد أصل المستند الأصلي إلى التصوير. يعد مبدأ كتابة المستندات والبيانات مرة واحدة من المبادئ الأساسية التي يجب أن يلتزم مصمم النظام المحاسبي بها، عند إعداد لخطوات سير العمل ضمن خلال النظام الموضوع.

[1] _عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص55

المطلب الثاني: أنظمة الفرعية للنظم المعلومات المحاسبية

حتى تؤدي نظم المعلومات المحاسبي الوظائف المنوطة به لابد من وجود أنظمة فرعية تساعد على تسهيل تجهيز بيانات العلميات المتنوعة، يضم كل نظام فرعي مجموعة من الوظائف لها نفس الطبيعة واهم هذه الأنظمة:[1]

1_ النظم الفرعية للإيرادات: وظيفته متابعة كل العمليات المتعلقة بالإيرادات انطلاقا من الطلبية إلى غاية تحقيق الإيراد الفعلي أي الاهتمام ب:

_العملاء: (الطلبية، التفاوض حول الأسعار، خدمات ما بعد البيع، إعداد تقارير حول العملاء، الالتزام بالإجراءات المحاسبية).

_ المبيعات: (الفاتورة، تقارير حول المبيعات، تنفيذ الطلبية الإجراءات المحاسبية).

التحصيل: (متابعة الحقوق لدى العملاء، إعداد التقارير، التفاوض على كيفية التحصيل، تنفيذ الإجراءات المحاسبية).

2_ النظم الفرعية للمصروفات: يتضمن وظائف تتعلق بالموردين، المشتريات، والدفع، كمايلي:

الموردون: متابعة طلبيات البنك، التفاوض حول الأسعار الشراء، تقارير دورية حول الموردين، تنفيذ الإجراءات المحاسبية.

_المشتريات: متابعة إمكانية تنفيذ الطلبية من طرف المورد تقارير حول المشتريات، ثم تنفيذ الإجراءات المحايد.

_ الدفع: متابعة مراحل الدفع، دراسة الديون إعداد تقارير حول الديون، كيفية الدفع، تنفيذ الإجراءات المحاسبية.

_ النظم الفرعية للإنتاج: تتمثل أهم الوظائف بمايلي:

_متابعة المحزونات المواد الأولية واستهلاكاتها، إعداد تقارير حولها دراسة التكاليف المتعلقة بالمخزونات إعداد وصول الاستلام دراسة طرق تقييم المخزونات، وتنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

_ الإنتاج: متابعة مراحل العملية الإنتاجية، دراسة تكاليف الإنتاج، إعداد تقارير حول الإنتاج، تنفيذ الإجراءات المحاسبية.

_تخزين المنتجات: متابعة الوحدات المنتجة، إعداد التقارير، تقييم الوحدات المنتجة، تنفيذ الإجراءات المحاسبية.

[1] _ عيادي عبد القادر، **دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في أتخاذ قرارات التمويل**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة حسبيه بن بوعلي، الشلف 2007_2008،ص 16 _17.

_النظم الفرعية للتمويل: يحمل هذا النظام بناء على المعلومات المستخلصة من الأنظمة الفرعية السابقة ويمكن التمييز بين المستويين هما:

أ_ المستوى الداخلي: أي الاهتمام بدراسة الحالية المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة إعداد التقارير حول التمويل، متابعة النقدية داخل المؤسسة، وتنفيذ الإجراءات المحاسبية.

ب_ المستوى الخارجي: أي الاهتمام بما يلي: دراسة طرق التمويل الخارجي، متابعة أشكال التمويل الخارجي، إعداد التقارير حول التمويل الخارجي، دراسة إمكانية التمويل، تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.[1]

المطلب الثالث: مخاطر نظم المعلومات المحاسبية

تحتوي نظم المعلومات المحاسبية على مجموعة من الأجزاء والعناصر المتواجدة في أماكن مختلفة ومتباعدة، مما جعل هذه النظم معرضة للعديد من المخاطر الداخلية والخارجية وفق لمصدرها، لكن المزايا العديدة والمختلفة التي توفرها هذه النظم ومواكبتها للتطورات التكنولوجية الحديثة تجعل البنوك غير قادرة عن الاستغناء عنها وترغب الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن، وهذا الأمر يؤدي إلي ضرورة توفير الحماية هذه النظم من المخاطر المحتملة باستخدام وسائل وطرق رقابية واتخاذ الإجراءات اللازمة سواء في مرحلة التصميم أو التطوير أو التشغيل.

تصاحب الأنشطة الموجودة في النظم الفرعية لنظم المعلومات المحاسبية عدة مخاطر محتلة حدوثها المتعلقة بهذه الأنشطة وهي:[2]

1_ المخاطر المرتبطة بنظام الإيرادات:

نذكر منها مايلي:

- المخاطر المرتبطة بإعداد الفواتير: تشمل هذه المخاطر المتمثلة في مخاطر عدم إصدار الفواتير للعملاء أو أخطاء عند إعداد تلك الفواتير وترحليها إلى حسابات المدينين.
- المخاطر المرتبطة بنشاط التحصيل النقد تكون هذه الناتجة عن مخاطر المتمثلة في عملية النقد ومشكلات التدفق النقدي.

2_ المخاطر المرتبطة بنظام النفقات:

_ المخاطر المرتبطة بنشاط الإنفاق النقدي: تتمثل خصومات الشراء والدفع المواد لم يتم أسلامتها أو نتيجة للتغيرات الحاصلة في الشيكات أو مشاكل التدفق النقدي.

---

[1] _عيادي عبد القادر، **دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في أتخاذ قرارات التمويل** ، مرجع سبق ذكره،ص 17.

[2] _ نصره محمود خالد عليمات، **دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة آل البيت، الاردن، 2016-2017 ص85-60.

3_ المخاطر المرتبطة بنظام الموارد البشرية والرواتب: وهي:[1]

- المخاطر المرتبطة بنشاط تحديث بيانات الرواتب: تكون هذه المخاطر متمثل في شكل تغيرات غير المصرح بها لبيانات الرواتب أو تحديث غير دقيق لبيانات الرواتب.
- المخاطر المرتبطة بنشاط الرواتب:من خلال الأخطاء المرتكب أثناء معالجة الرواتب.

4_ المخاطر المرتبطة بنظام الأستاذ العام و التقارير المالية: وتتمثل في مايلي:

- المخاطر المرتبطة بنشاط إعداد القوائم المالية: قوائم مالية غير دقيقة أو إعداد تقارير مالية فيها نوع من التلاعب والاحتيال.
- المخاطر المرتبطة بنشاط إعداد التقارير الإدارية: أشكال وتقارير مصممة بشكل ضعيف.

[1] __ نصره محمود خالد عليمات، **دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية**، مرجع سبق ذكره، ص ص60،61.

خلاصة الفصل

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل تم التعرض إلى نظم المعلومات المحاسبية في بعض المفاهيم من الأهداف ومراحل....ألخ في نظم المعلومات المحاسبية.

يمكن استنتاجه في الأخير أن المؤسسة بحاجة ماسة إلى نظم المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال قيام المدقق بالعمليات المحاسبية بهدف توفير المعلومات ومعالجتها، حيث أن من أهم تعاريف المقدمة لهذا النظم لها علاقة بسائر النظم الفرعية الأخرى ومدى تفاعلها معه، مما أدى إلى وجود ما يعرف بنظام متكامل يتميز بأهم خصائص المتمثلة في الوضوح، السهولة، الدقة،...الخ، هدفه توفير بيانات محدودة لتلبية متطلبات التسيير وإنتاج معلومات محاسبية صحيحة وصادقة ودقيقة تتميز بالموضوعية ليستفيد منها جميع الأطراف في الوقت المناسب .

الفصل الثالث

دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

BADR بادرار

تمهيد:

مرت البنوك التجارية بعدة تطورات حيث ظهرت في شكلها الأول عبارة عن جهاز مصرفي الذي كان يعد المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي من خلال شخص يسمى الصراف أو الصيرافي الذي كان يتعامل ببيع وشراء العملات أجنبية ومبادلتها بعملات وطنية، حيث أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية وحدة من بين البنوك التجارية البارزة على المستوى الخارجي والداخلي والمحلي لكل ولاية ووفقاً للسياسة المنتهجة من قبل مسيريه.

وباعتبار أن التدقيق الداخلي وظيفة من وظائف البنوك بحيث أنها لا تستطيع الاستغناء عنه وعن خدماته الاستشارية المقدمة لها والتي تخدم مصالحها بدرجة كبيرة عن غيرها. وما يقوم به المدقق الداخلي من مراقبة سير عمليات ومراحل نظم المعلومات المحاسبية لتجنب من وقوع في المخاطر أثناء العمل عليها.

ولتدعيم ما تم تقديمه في الجانب النظري ومحاولة معرفتنا لدور الذي يقوم به المدقق الداخلي في الحد من المخاطر نظم المعلومات المحاسبية وتم إعداد استمارة استبيان لهذا الفصل، تتضمن ثلاثة محاور

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهي كالتالي:

المبحث الأول: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بأدرار

المبحث الثاني: مجتمع الدراسة وهيكلة الاستبيان

المبحث الأول : بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بأدرار

سنتاول في هذا المبحث تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بولاية أدرار من خلال تعريفه وعرض هيكلته.

المطلب الأول: التعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بأدرار

كان البنك الوطني المسئول عن تمويل القطاع الفلاحي ونظرًا للحاجات المتزايدة والمستمرة للقطاع أظهر عجزاً ونقصاً ملموساً في هذه المهمة أدى ذلك إلى ضرورة إنشاء بنك آخر يكلف بهذه المهمة عن إنفراد ليكون هذا البنك هو ما يعرف ببنك البدر **BADR**

الفرع الأول: لمحة عن نشأة بنك البدر

أنشئ هذا البنك تحت أسم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب أمر 106/82 المؤرخ في1982/03/13 بعد إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية للقطاع المصرفي وذلك بهدف تمويل الأنشطة الخاصة والعمومية للقطاع الزراعي والصناعي والري والصيد البحري وكل الأنشطة التي تهدف إلى تطوير القطاع الريفي.

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولكنها تخضع للوصاية وزارة المالية.[1]

الفرع الثاني: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بأدرار

شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية في أدرار العديد من التطورات ويمكن تقسيم مراحل تطوره إلى ثلاث مراحل وهي: [2]

أولاً_ المرحلة الأولى: من 1982-1988

تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في أدرار تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، برأسمال يقدر بمليار دينار جزائري و 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني، وفي هذه المرحلة سعى البنك إلى فرض وجوده ضمن المجال الريفي.

وفي عام 1988 تم تحويله إلى شركة مساهمة برأسمال قدره مليارين ومائتين دينار جزائري مقسما إلى ألفين ومائتين سهم بقيمة مليون دينار جزائري للسهم الواحد.

ثانياً_المرحلة الثانية: من 1988-2001

بعد صدور قانون النقد والقرض والذي منح استقلالية أكبر للبنوك، فأصبح بنك الفلاحة كغيره من البنوك يباشر مهامه المختلفة كما وسع أفاقه إلى مجالات أخرى من الأنشطة اقتصادية خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

---

[1]- مرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13-03-1982 ، **إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد القانون الأساسي**، ص 553.

[2]- مقابلة مع زهير بلفضل رئيس **مصلحة المحاسبة**، 2018/03/01، على الساعة 10:00.

المرحلة الثالثة: من 2001 إلى يومنا هذا

عمل البنك في هذه المرحلة على تغيير سياسة الأقرضة لمسايرة قواعد اقتصاد السوق حيث قام برفع حجم القروض إلى حد كبير لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة وفي نفس الوقت طور مستوى أدائه مسايرةً للتحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة واستجابة لتطلعات العملاء والمستثمرين فقد أصبح البنك اليوم يحتضن 290 وكالة و 36 مديرية جهوية حيث يشغل بنك الفلاحة والتنمية الريفية 7000 عامل ما بين إطار وموظف ونظراً لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية صنف هذا البنك في قاموس مجلة البنوك (ط 2001) في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية.[1]

ومن مهام ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار على النحو التالي:

أولاً: مهام البنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها ومنح القروض والمساعدات من أجل قطاع الفلاحة وتطوير الأعمال، يقوم البنك بجميع العمليات المصرفية الخاصة بالقرض والصرف والخزينة التي لها صلة بأعماله قصد تسيير أمواله أو استخدامها ويشارك في جمع الادخار الوطني.

ثانياً: الوظائف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- بنك التنمية يقبل الودائع الجارية لأجل من أي شخص طبيعي أو معنوي ويقترض الأموال بآجال مختلفة.
- بنك التنمية يمنح قروضاً متوسطة الأجل تستهدف تكوين أو تجديد رأس المال الثابت للمدينين.
- دعم مشاريع الفلاحين .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال BADR بأدرار

إن الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بادرار ما هو إلا عبارة عن هرم يوضح مختلف الوظائف والمستويات بشكل متسلسل وتصاعدي

[1]– نفس المرجع السابق، على الساعة 10:00.

الفرع الاول: عرض الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال BADR بأدرار

الشكل رقم (1)الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال بأدرار

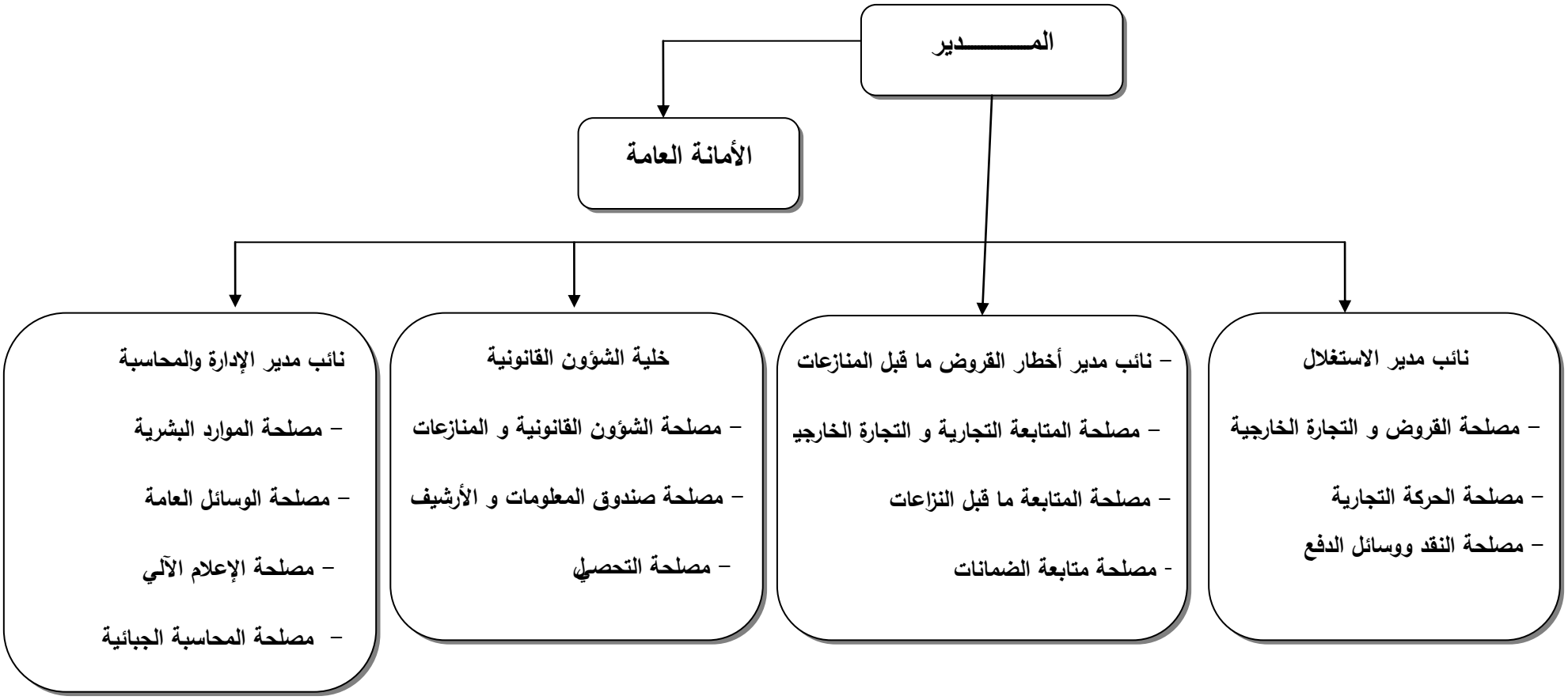

المصدر: من إعداد الطالبتين (مستخرج من وثائق المقدمة من طرف رئيس مصلحة المحاسبة لبنك)

الفرع الثاني: شرح الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال BADR بأدرار

المدير:يسهر على السير الحسن للمجمع الجهوي ويعمل على تطبيق القرارات وأمر مجلس الإدارة ويتابع الوكالات في تنفيذ هذه القرارات والأوامر وتلخص مهامها فيما يلي:[1]

- متابعة القوانين وتطبيقها.
- رئيس لجنة منح القروض.
- يمثل البنك ويحرس مصالحه.

2- نائب المدير: هو المسير الميداني لجميع عمليات البنك ويساعد المدير على تنفيذ وتطبيق قرارات مجلس الإدارة وتتبع له المصالح التالية:

- مصلحة الشؤون القانونية.
- مصلحة التحصيل.

3- قسم الشؤون التجارية: له مصلحتان هما مصلحة القروض ومصلحة النشاط التجاري.

- تعملان على استقطاب وجلب الزبائن لإيداع أموالهم .
- جمع الموارد وتنميتها.
- القيام بالتعريف الخدمات المقدمة من طرف البنك لزبائنه.
- تسيير الأوراق المالية من أسهم وسندات وطرحها للتداول.

4- مصلحة المحاسبة: ومن مهام هذه المصلحة المهام التالية:

- تقوم بالتسيير الصارم للحسابات الخزينة ولاسيما الخاصة باحترام حدود الدفع.
- تتحقق من احترام تطبيق المبادئ والإجراءات المحاسبية.
- تسهر على إعداد الوضعيات بالتقارب الحسابي للخزينة.
- تراقب وتستغل اليوميات المحاسبية للوكالة.

5- مصلحة الإعلام الآلي: ومن مهامها:

- تخطيط وتنسيق ما بين النشاطات الخاصة بالإعلام الآلي.
- تراقب تثبيت التجهيزات.
- تضمن تسيير حظيرة الإعلام الآلي لشبكة المجمع الجهوي للاستغلال.
- تقوم بتنفيذ كل المهام المأمورة بها عن بعد من قبل المديرية العامة للإعلام الآلي.

[1]- مقابلة مع مجبري عبد القادر رئيس **مصلحة الوسائل العامة**، 2018/03/05، على الساعة 14:00.

المبحث الثاني:مجتمع الدراسة وهيكلة الاستبيان

في هذا المبحث سيتم عرض عناصر الدراسة لملائمتها مع الموضوع محل الدراسة المتمثلة في مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى توضيح حدود الدراسة.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعينتها

أولا: مجتمع الدراسة

وضعنا كشرط أساسي المؤهل العلمي والعملي عند اختيارنا لمجتمع الدراسة فكان مجتمع الدراسة ممثلا في (شهادة ليسانس، شهادة ماجستير، شهادة ماستر، شهادة دكتوراه، شهادة مهنية أخرى)، الغرض من مجتمع الدراسة للفئات السابقة هو معرفة أراء الفئات كون الموضوع يتعلق بدور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية.

ثانيا: عينة الدراسة

قمنا بتوزيع 40 استبانه لتحصيل أكبر نسبة تمثيل ممكنة لكن تم تحصيل منها ما قدره 36 استبانه وتم فقد 4 استبانه.

ولمعرفة ثبات أداة القياس وحتى تكون صالحة مهما حدث اختلاف الفترة الزمنية للدراسة فقد تم استخدام اختبار ألفا- كرونباخ. ينظر إلى المحلق(1)

الجدول (01):معامل ألفا- كرونباخ

البيان	قيمة معامل ألفا- كرونباخ
30	0.903

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظامSPSS

تبين النتائج أن معامل الثبات للاستبيان هو 90% وهي نسبة عالية، تدل على وجود ثبات بين فقرات الاستبيان حيث لو تم توزيعها مرة أخرى لأعطت نفس النتائج لنفس العينة أو الفئة، ومنه يمكن الاعتماد على نتائج الاستبيان وقدرته على تحقيق أهداف الدراسة.

المطلب الثاني: هيكلة الاستبيان

الفرع الأول: إعداد الاستبيان

تم إعداد مجموعة من الأسئلة المكتوبة بكمية معقولة من الأسئلة، بحيث تتميز بسهولة وسرعة الفهم من قبل العينة وكذا لتسهيل تفريغه وتحليله، الهدف من إعداد الاستبيان هو الحصول على المعلومات الكافية عن عينة الدراسة والتعرف على آرائهم عول الموضوع المدروس.

الفرع الثاني: هيكل الاستبيان

تم تقسيم الاستبيان إلى جزئيين أساسيين هما:

الجزء الأول: يشمل المعلومات الشخصية لعينة الدراسة من جنس، عمر، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، الخبرة المهنية.

الجزء الثاني: تم تقسيم الجزء وفقا لطبيعة الموضوع إلى محورين تضم في مجملها 30 سؤالا وهي مفصلة كمايلي:

المحور الأول: يضم خمسة عشر(15) سؤال حول التدقيق الداخلي.

المحور الثاني: يضم خمسة عشر (15) سؤال حول نظم المعلومات المحاسبية.

وتم إعداد الاستبيان وفق مقياس "ليكرت الخمسة"، لتحديد الاتجاه العام لآراء أفراد العينة حول الأسئلة التي توجد في الاستبيان كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول (02): مقياس ليكرت الخماسي.

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المطلب الثالث: تفريغ البيانات وتحليل الفرضيات

لتفريغ البيانات ودراسة النتائج تم الاعتماد على التحليل الوصفي والإحصائي للمعلومات المتحصل عليها من عينة الدراسة، والاعتماد كذلك عل تحليل التباين الأحادي (ANOVA) عن طريق مخرجات نظام SPSS 20 لتحليل الفرضيات.

الفرع الأول: تفريغ البيانات

01- التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة

تحليل الجزء الأول والمتمثل في المعلومات الشخصية ينظر إلى الملحق رقم (2)

01-01/ التحليل الوصفي لخصائص العينة حسب الجنس

الجدول (03): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

البيان	العدد	النسبة%
ذكر	29	80.6
أنثى	7	19.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظامSPSS20

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث، حيث يبلغ عدد الذكور(29) ذكر أي ما نسبته (80.6%)، وبلغ عدد الإناث(7) إناث أي ما نسبته (19.4%).

01-02/ التحليل الوصفي لخصائص العينة حسب العمر

الجدول (04): توزيع أفراد العينة حسب العمر.

البيان	العدد	النسبة%
أقل من 30 سنة	11	30.6
من 30 إلى 40 سنة	18	50
من 40 سنة فما فوق	7	19.4
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظامSPSS20

نستنتج من جدول توزيع أفراد عينة الدراسة على الفئات العمرية أن الأفراد الذين أعمارهم من 40 سنة فما فوق يمثلون أقل نسبة ب (19.4%)، والأشخاص الذين تتراوح أعمارهم أقل من 30 سنة يمثلون نسبة (30.6%)، وأما الأشخاص الذين أعمارهم ما بين (30-40) يمثلون أعلى نسبة بـ(50%).

01-03/ التحليل الوصفي لخصائص العينة حسب المؤهل العلمي

الجدول (05) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

البيان	العدد	النسبة%
ليسانس	11	30.6
ماجستير	1	2.8
ماستر	15	41.7
دكتوراه	1	2.8
شهادة مهنية أخرى	8	22.8
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظامSPSS20

نستنتج من الجدول أعلاه أن الأفراد الذين يحملون شهادة ماستر يمثلون أعلى نسبة بـ (41.7%)، ويليهم حاملين شهادة ليسانس بنسبة (30.6%)، ويليهم حاملين شهادة مهنية أخرى بنسبة (22.8%)، وأخير الأفراد الحاملين شهادة ماجستير ودكتوراه بنسبة (2.8%).

01-04/ التحليل الوصفي لخصائص العينة حسب الوظيفة الحالية

الجدول (06) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.

البيان	العدد	النسبة %
محاسب	3	8.3
عون محاسب	5	13.9
وظيفة أخرى	28	77.8
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظامSPSS20

نستنتج من الجدول أعلاه أن الأفراد الذين يشغلون منصب وظيفة أخرى لدى البنك يمثلون أعلى نسبة بـ (77.8%)، يليهم عون محاسب بنسبة (13.9%)، وأخيرا محاسب بنسبة (8.3%).

01-05/ التحليل الوصفي لخصائص العينة حسب الخبرة المهنية

الجدول (07): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.

البيان	العدد	النسبة %
أقل من5 سنوات	13	36.1
من 5 إلى 10سنوات	11	30.6
أكثر 10 سنوات	12	33.3
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظامSPSS20

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأشخاص ذوي الخبرة للفئة أقل من 5 سنوات هم أعلى نسبة في الدارسة حيث أن نسبتهم تمثل بـ (36.1%)، من إجمالي العينة المدروسة،ثم يليهم الأشخاص ذوي الخبرة أكثر من 10سنوات، وأخيرا الأشخاص ذوي الخبرة من 5 إلى 10 سنوات.

02/ نتائج تحليل الإحصائي فيما يخص التدقيق الداخلي: ينظر إلى الملحق رقم (3)

الجدول (08): نتائج التحليل الإحصائي فيما يخص التدقيق الداخلي.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
01	يعد التدقيق الداخلي في البنك وسيلة رقابية إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة	4.5	0.65	2
02	يقوم المدقق الداخلي بعمله بصورة منتظمة على مدار العام وبصورة شاملة لكافة عمليات البنك	3.8	1.03	9
03	يؤدي تطبيق إجراءات وأساليب التدقيق الداخلي في البنك إلى ضمان دقة وصحة المعلومات المالية والمحاسبية	4.5	0.77	1
04	يهدف التدقيق الداخلي إلى الوقوف على دقة أنظمة الرقابة الداخلية وقياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف داخل البنك	3.5	1.15	13
05	يقوم المدقق الداخلي بإعطاء التوصيات لتحسين أساليب العمل في	4.1	0.99	4

	البنك			
06	تشجع المعايير الدولية المدقق على الالتزام بضوابط المهنة	3.8	1.32	10
07	يقوم المدقق الداخلي بخدمات استشارية لخدمة العملاء في البنك	3.2	1.39	15
08	يضع المدقق الداخلي خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة التدقيق الداخلي	3.6	1.39	12
09	يعطي المدقق الداخلي مجموعة من الضمانات بشأن تقييم صحة المخاطر في البنك	3.5	1.50	14
10	يبلغ المدقق الداخلي الإدارة العليا عند اكتشاف أية معلومة قد تؤثر على عملية التدقيق	4.3	0.92	3
11	يقوم المدقق الداخلي بتقييم كل المخاطر التي تواجه مختلف عمليات البنك بصورة مستمرة ومنتظمة	3.9	1.04	6
12	يتأكد المدقق الداخلي من أن إدارة البنك قد استجابت للتوصيات المقدمة لتقوية نظام إدارة المخاطر	3.7	1.33	11
13	يتعاون المدقق الداخلي مع إدارة المخاطر في صياغة التوصيات للبنك	3.9	1.26	7
14	يسعى المدقق الداخلي للتأكد من فاعلية أداء الموظفين في التعامل مع الخطر	4.1	0.83	5
15	يقوم المدقق الداخلي بتبادل المعلومات مع إدارة المخاطر لإيجاد الحلول المناسبة للمخاطر التي يتعرض البنك	3.9	1.24	8
	القيم الإحصائية	**3.93**	**0.61**	

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS20

تبين النتائج التي يتضمنها الجدول، مدى اعتماد الإداريين على معلومات المقدمة من طرف المدقق الداخلي في البنك وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة عن الأسئلة المخصصة في الاستبيان.

نلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي للعبارات يفوق النظري، وهذا يدل على وجود اتفاق بين أفراد العينة المدروسة ويزداد هذا الاتفاق في الفقرات (3)، (1)، (10)، (5)، (14)، بمتوسط حسابي ينحصر بين المجال [4.13،4.55]، على التوالي بانحراف معياري [0.65،0.99] على التوالي أيضا وهذا ويؤكدون أن الهدف الأساسي من عملية التدقيق يتمثل في إبداء رأي فني محايد حول صحة وسلامة وصدق المعلومات المحاسبية والمالية من خلال تطبيق إجراءات وأساليب التدقيق الداخلي، ويعمل المدقق الداخلي على إعطاء التوصيات اللازمة

لتحسين أساليب العمل وقياس وتقييم فعالية الرقابة الداخلية ومدى فاعلية أداء الموظفين في التعامل مع الخطر.

نلاحظ أن متوسط الحسابي الفقرات يعادل النظري وهذا يدل على وجود توافق بين آراء أفراد العينة المدروسة ويتمثل هذا الاتفاق في الفقرات (11)، (13)، (15)، (2)، (6)، بمتوسط حسابي ينحصر بين المجال [3.88،3.94]، بانحراف معياري [1.03،1.32] وهذا يدل على وجود توسط كبير في آراء مجتمع العينة المدروسة على أن التدقيق الداخلي له دور كبير في البنك ويؤكدون أن الهدف منه هو تقييم المخاطر بصورة منتظمة من خلال تعاون المدقق مع إدارة المخاطر... في صياغة التوصيات عن طريق تبادل المعلومات الخاصة بالمخاطر التي يتعرض لها البنك عندما يقوم المدقق الداخلي بالالتزام بضوابط المهنة.

نلاحظ انخفاض في مستوي الفقرات (12)، (8)، (4)، (9)، (7) بمتوسط حسابي [3.77، 3.20]، بانحراف معياري [1.15،1.39]، مما يدل على أن الأفراد العينة شبة متفقين على أن التدقيق الداخلي يقوم بتقوية نظام إدارة المخاطر من خلال تأكد من أن إدارة البنك قد استجابت للتوصيات المقدمة من طرف المدقق الداخلي وبناءًا على خطة تدقيق تعتمد على المخاطر المتوقعة لتحديد أوليات أنشطة التدقيق بهدف الوقوف على درجة قياس الكفاءة لتنفيذ وظائفه دخل البنك وتقديم مجموعة من الخدمات داخل البنك.

03/ **نتائج تحليل الإحصائي فيما يخص نظم المعلومات المحاسبية**:ينظر إلى الملحق رقم (4)

الجدول (09): نتائج التحليل الإحصائي فيما يخص نظم المعلومات المحاسبية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
01	يتيح نظام المعلومات ضرورة الحماية الكافية من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام	4.58	0.73	3
02	يراعي نظام المعلومات المحاسبي الأهمية النسبية المعلومات التي عرضها ضمن مخرجات النظام المحاسبي	5.55	8.50	1
03	تتميز المعلومات المحاسبية بالموضوعية والتحقيق من صحتها ضمن التقارير المالية الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبية	4.41	0.76	4
04	يحتاج نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في البنك إلى تأهيل المحاسبي	4.30	0.78	8
05	يختلف نظام المعلومات المحاسبي في البنك عن الأنظمة المحاسبية من المؤسسات الأخرى	4.38	0.72	5

06	يتح نظام المعلومات المحاسبي مجموعة عن الإجراءات الرقابية لضمان صحة معالجة البيانات وسلامتها	4.27	0.65	9
07	توفر نظم المعلومات المحاسبية التقارير التي تطلبها الجهات الخارجية والداخلية في الوقت المناسب	4.02	1.27	14
08	يوفر نظام المعلومات المحاسبي طريقة للتأكيد من تطبيق ضوابط سلامة معالجة البيانات للحد من التحديث غير الدقيق لهذا البيانات ومنع الغش	4.16	1.25	11
09	يقوم مستخدم نظام المعلومات المحاسبي بالتأكد من ضبط سقف التسهيلات الممنوحة للزبائن لتجنب الحسابات غير قابلة للتحصيل أو المشكوك فيها	5.41	6.66	2
10	يجب مراقبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة نظام المعلومات المحاسبية ومواكبتها بشكل مستمر	4.16	0.77	12
11	يجب موازنة التدقيق النقدي لتجنب مشاكل التدفقات النقدية الخارجة	4.05	1.06	13
12	يؤدي استخدام نظم المعلومات المحاسبية إلى تحسين نوعية المعلومات أو مدخلاتها من قبل متخذي القرار	4.25	0.76	10
13	يجب مراعاة كافة التغييرات الحاصلة على قاعدة البيانات بانتظام التحديث غير الدقيق لهذه البيانات	4.02	0.81	15
14	يجب توفر برمجيات القوائم المالية وتوفر مهارات والخبرة لدى مستخدميها للحد من أعداد القوائم غير صحيحة	4.38	0.80	6
15	توفير برامج تدريبية لتصميم الأشكال والرسومات الصحيحة والمناسبة التي تستخدم في التقارير الإدارية والمالية لتجنب التقارير الخاطئة	4.38	0.72	7
	القيم الإحصائية	**4.42**	**0.87**	

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS20

تبين نتائج التي يتضمنها الجدول أعلاه مدى مراعاة نظام المعلومات المحاسبية الأهمية النسبية للمعلومات التي عرضها ضمن مخرجات نظام المحاسبية وذلك من خلال إجابات العينة الدارسة عن الأسئلة مخصصة في الاستبيان.

نلاحظ من خلال الفقرات (2)، (9)، (1)، (3)، (5)، بمتوسط حسابي [4.38،5.55]، بانحراف معياري [0.72،8.50]على التوالي، وهذا يدل على وجود اتفاق كبير بين آراء أفراد العينة المدروسة على قيام مستخدم نظام المعلومات المحاسبي بالتأكد من ضبط سقف التسهيلات الممنوحة للزبائن لتجنب الحسابات غير قابلة للتحصيل أو المشكوك فيها حيث يراعي نظام المعلومات المحاسبي الأهمية النسبية المعلومات التي عرضها ضمن مخرجات النظام المحاسبي، و يتيح نظام المعلومات ضرورة الحماية الكافية من السرقة والاختلاس وسوء

الاستخدام لكونه يتميز بالموضوعية والتحقيق من صحتها ضمن التقارير المالية الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبية فهو يختلف عن الأنظمة المحاسبية من بنك إلى بنك آخر.

ونلاحظ أن آراء أفراد العينة المدروسة شبه متفقين على ما تم الوصول إليه في الفقرات (14)، (15)، (4)،(12)، (8)، (10)، بمتوسط حسابي [4.16،4.38]، بانحراف معياري [0.78 ،0.65]، وهذا يدل على أن نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في البنك يحتاج إلى تأهيل علمي محاسبي لتجنب قي وقوع التقارير في الأخطاء التي يتم استخدامها من طرف المستخدمين للتقارير وذلك توفير برامج تدريبية في الوقت المناسب وذلك الهدف منه هو تحسين نوعية المعلومات أو مدخلاتها من قبل متخذي القرار وتوفير طريقة للتأكيد من تطبيق ضوابط سلامة معالجة البيانات للحد من التحديث غير الدقيق لهذا البيانات ومنع الغش وعليه يجب مراقبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة نظام المعلومات المحاسبية ومواكبتها بشكل مستمر.

أما فيما يخص الفقرات (11)، (7)، (13)، بمتوسط حسابي [4.02،4.05]، بانحراف معياري [1.27،1.06]، نلاحظ أن آراء العينة المدروسة غير متفقين لفكرة أن نظام المعلومات المحاسبي يقوم بتوفير التقارير التي تطلبها الجهات الخارجية والداخلية في الوقت المناسب وتحسين نوعية المعلومات أو مدخلاتها من قبل متخذي القرار ورفض كذلك فكرة أن نظام المعلومات المحاسبي يقوم بتجنب مشاكل التدفقات النقدية الخارجة وذلك عن طريق موازنة التدقيق النقدي.

الفرع الثاني: اختبار الفرضيات.

تم استعمال التباين الأحادي (ANOVA) بالاعتماد على نظام SPSS20 لغرض تحليل الفرضيات ولمعرفة مدى وجود فورقات ذات دلالة إحصائية في أراء العينة المدروسة.

أولاً:اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية على أنه: توجد فورقات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05\geq\alpha$ بين أراء العينة حول متطلبات التدقيق الداخلي، تبعاً لمتغيرات (المؤهل العلمي، الخبرة المهنية).

باستخدام تحليل التباين الأحادي(ANOVA) سيتم اختبار الفرضية، حول وجود فورقات بين أراء العينة حول متطلبات التدقيق الداخلي، حيث إن مستوى الدلالة (SIG) أقل من مستوى (0.05) والعكس صحيح، مما يعني عدم وجود فورقات جوهرية حول متطلبات التدقيق الداخلي

على إجابات أفراد العينة المدروسة، ولاختبار صحة الفرضية تم اللجوء إلى اختبار التباين الأحادي (ANOVA) وباعتماد على مخرجات النظام الإحصائي SPSS20 التي كانت أهم نتائجه موضح كالتالي:

1_ **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** تنص على أنه توجد فورقات جوهرية حول متطلبات التدقيق الداخلي تبعاً إلى متغير المؤهل العلمي. ينظر إلى الملحق رقم (5)

الجدول (10): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير المؤهل العملي.

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	**3.070**	**4**	**0.767**	**2.298**	**0.081**
خارج المجموعات	**10.352**	**31**	**0.334**		
المجموع	**13.422**	**35**			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS20

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة Fالتي بلغت (2.298) ومستوى الدلالة (0.081) وهو يزيد عن (0.05)، أي أن هذه النتائج تشير إلى أنه لا توجد فروقا ت جوهرية بين أراء العينة حول توفير المتطلبات التدقيق الداخلي تبعا لمتغير المؤهل العلمي وبالتالي يتم قبول الفرضية الثانية.

2_ اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تنص هذا الفرضية على أنه توجد فروقات جوهرية حول متطلبات التدقيق الداخلي تبعا لمتغير الخبرة المهنية. ينظر إلى الملحق رقم (6)

الجدول (11): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير الخبرة المهنية.

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	**0.893**	**2**	**0.447**	**1.176**	**0.321**
خارج المجموعات	**12.529**	**33**	**0.380**		
المجموع	**13.422**	**35**			

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS20

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة Fالتي بلغت (1.176) ومستوى الدلالة (0.321) وهو يزيد عن (0.05)، أي أن هذه النتائج تشير إلى أنه لا توجد فروقا ت جوهرية بين أراء العينة حول توفير المتطلبات التدقيق الداخلي تبعا لمتغير المؤهل العلمي وبالتالي يتم قبول الفرضية الثانية.

3_ اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: تنص هذه الفرضية على أنه توجد فروقات جوهرية حول متطلبات التدقيق الداخلي تبعا لمتغيرات المؤهل العلمي والخبرة المهنية. ينظر إلى الملحق رقم (7)

الجدول (12): نتائج التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغيري المؤهل العلمي والخبرة المهنية.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة	الدلالة
متطلبات التدقيق الداخلي	المؤهل العلمي	2.382	4	0.595	1.531	0.224	غير معنوية(لا توجد فروق)
	الخبرة المهنية	0.316	2	0.158	0.406	0.670	
	التفاعل	0.154	4	0.039	0.099	0.982	
	الخطأ	9.722	25	0.389			
	المجموع المصحح	13.422	35				

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS20

نستنتج من خلال الجدول أعلاه يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع الفقرات الأساسية متطلبات التدقيق الداخلي بلغت F=0.099 وذلك بدرجة حرية(4،25)، كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة لجميع المكونات الفرعية بلغت Sig=0.982 وهي أكبر من مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$)، مما يدل على عدم معنوياتها (نقبل الفرضية البديلة)، أي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بممارسات عمليات التدقيق الداخلي ككل تعزى لمتغيري المؤهل العلمي والخبرة المهنية معاً.

وإجمالاً يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على انه " توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بعمليات التدقيق الداخلي في البنك محل الدراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمي والخبرة المهنية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \geq 0.05$) "، لتحل محلها الفرضية البديلة التي تنص على أنه " لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بعمليات التدقيق الداخلي في البن وك التجارية محل الدراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمي والخبرة المهنية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \geq 0.05$) ".

ثانيا:اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية على أنه: توجد فورقات جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05\geq\alpha$ بين أراء العينة حول نظم المعلومات المحاسبية، تبعاً لمتغيرات (المؤهل العلمي، الخبرة المهنية).

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على تحليل التباين الأحادي (ANOVA).

1_ اختبار الفرضية الفرعية الأولى : تنص على أنه توجد فروق جوهرية حول نظم المعلومات المحاسبية

تبعاً لمتغير المؤهل. ينظر إلى الملحق رقم (8)

الجدول (13): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير المؤهل العملي.

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.415	4	0.604	0.762	0.558
خارج المجموعات	24.557	31	0.792		
المجموع	26.972	35			

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS20

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة F التي بلغت (0.762) ومستوى الدلالة (0.558) وهو يزيد عن (0.05)، أي أن هذه النتائج تشير إلى أنه لا توجد فروقا ت جوهرية بين أراء العينة حول توفير المتطلبات نظم المعلومات المحاسبية تبعا لمتغير المؤهل العلمي وبالتالي يتم قبول الفرضية الثانية.

2_ اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تنص على أنه يوجد فروقات جوهرية حول متطلبات نظم المعلومات المحاسبية تبعا لمتغير الخبرة المهنية. ينظر إلى الملحق رقم (9)

الجدول (14): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير الخبرة المهنية.

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4.239	2	2.119	3.076	0.060
خارج المجموعات	22.734	33	0.689		
المجموع	26.972	35			

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS20

يبين الجدول أعلاه أن قيمة F التي بلغت (3.076) ومستوى الدلالة (0.060) وهو يزيد عن (0.05)، أي أن هذه النتائج تشير إلى أنه لا توجد فروقا ت جوهرية بين أراء العينة حول توفير المتطلبات نظم المعلومات المحاسبية تبعا لمتغير الخبرة المهنية وبالتالي يتم قبول الفرضية الثانية.

3_ اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: نصت هذه الفرضية على أنه توجد فروقات جوهرية حول متطلبات نظم المعلومات المحاسبية تبعا لمتغيرات المؤهل العلمي والخبرة المهنية. ينظر إلى الملحق رقم (10)

الجدول (15): نتائج التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغيري المؤهل العلمي والخبرة المهنية.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة	الدلالة
متطلبات نظم المعلومات المحاسبية	المؤهل العلمي	1.437	4	0.359	0.440	0.780	غير معنوية(لا توجد فروق)
	الخبرة المهنية	2.802	2	1.401	1.718	0.200	
	التفاعل	0.732	4	0.183	0.224	0.922	
	الخطأ	20.391	36				
	المجموع المصحح	26.972	35				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS20

نستنتج من خلال الجدول أعلاه أن قيمه F المحسوبة للفقرات متطلبات التدقيق الداخلي بلغت (0.224)، بدرجة حرية (4،36)، ومستوى المعنوية (0.922) وهو يزيد عن 0.05، أي أن هذه النتائج تشير إلى أنه لا توجد فروقات جوهرية حول متطلبات التدقيق الداخلي تبعا للمتغيرات المؤهل العلمي والخبرة المهنية.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن قيمة F المحسوبة لمتطلبات نظم المعلومات المحاسبية بلغت F=0.224 وذلك بدرجة حرية (4، 36)، كما أن القيمة الاحتمالية المقابلة المحسوبة لمتطلبات نظم المعلومات المحاسبية بلغت Sig= 0.922 وهي أكبر من مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$)، مما يدل على عدم معنويتها (نقبل الفرضية البديلة)، أي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتطلبات نظم المعلومات المحاسبية تبعا لمتغيري المؤهل العلمي والخبرة المهنية معا.

وإجمالاً يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على انه " توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق لمتطلبات نظم المعلومات المحاسبية محل الدراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمي والخبرة المهنية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتحل محلها الفرضية البديلة التي تنص على أنه " لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمتطلبات نظم المعلومات المحاسبية تبعا لمتغيري المؤهل العلمي والخبرة المهنية في البنوك التجارية محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$)".

ثالثا: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية الثالثة وذلك لمعرفة العلاقة بين التدقيق الداخلي كمتغير مستقل، ونظم المعلومات المحاسبية كمتغير تابع، حيث تعد العلاقة ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (SIG)، أقل من مستوى 0.05، والعكس صحيح مما يعني أن علاقة التأثير ليست ذات دلالة إحصائية.

والتي تنص على أنه " توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء أفراد العينة حول مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية. ينظر إلى الملحق رقم (11)

الجدول(16): نتائج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل " التدقيق الداخلي" و المتغير التابع " نظم المعلومات المحاسبية "

المتغيرات	متطلبات التدقيق الداخلي ونظم المعلومات المحاسبية							
	معامل الثبات	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	اختبار t		اختبار f	
					قيمة T	مستوى الدلالة SIG	قيمة F	مستوى الدلالة SIG
مساهمة التدقيق الداخلي في نظم المعلومات المحاسبية	2.348	0.359	0.509	0.259	3.446	0.002	11.876	0.002

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS20

نستنتج من نتائج الجدول الموضحة أعلاه إلى أنه يمكن أن نمثل العلاقة بين التدقيق الداخلي ونظم المعلومات المحاسبية في المعادلة الآتية:

AIS = 2.348 +0.359 IA + e

حيث أن: (AIS) = نظم المعلومات المحاسبية. IA = التدقيق الداخلي. e = الخطأ المعياري.

انطلاقاً من المعادلة السابقة يتبين وجود علاقة تأثير موجبة(طردية) ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين التدقيق الداخلي ونظم المعلومات المحاسبية – خلال فترة الدراسة– فقد بلغ معامل الانحدار (0.359)،وهذا يعني أن التدقيق الداخلي لوحدها تساهم بنسبة (35%)، في تحسين وتطوير المعارف المكتسبة للأفراد المستخدمين لنظم المعلومات المحاسبية وزيادة مستويات انتماءهم وولاءهم للبنك بالإضافة إلى تمسكهم بعملهم وتقديم ابتكارات جديدة – بافتراض ثبات العوامل الأخرى– وهذا الأثر ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية (5%)، أو أقل، وهذا ما أوضحه اختبار t حيث بلغت قيمة t المحسوبة (3.446)، أما القيمة (2.348) فتمثل مساهمة التدقيق الداخلي.

أما القابلية التفسيرية للنموذج والمتمثلة في معامل التحديد **R^2** فقد بلغت (0.259)، وهذا يعني أن 25% من التغيرات التي حدثت على المتغير التابع –نظم المعلومات المحاسبية – خلال فترة الدراسة يعود سببها إلى عمليات التدقيق الداخلي، وهذا ما أكدته قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين الذي بلغ نحو(35%)، والتي تبين العلاقة الطردية بين المتغيرين.

إن نموذج معادلة الانحدار يعد مقبولاً إحصائياً (معنوياً)، لأن قيمة اختبار f المحسوبة والتي بلغت (11.876)، هي ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05)، أو أقل وبدرجة ثقة (95%)، أو أكثر، مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة الخطأ المعياري(54%)، والتي مثلت نسبة الخطأ في استخراج معادلة نموذج الانحدار لمساهمة التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية.

وبهذه النتائج نرفض الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتدقيق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية(0.05))، ونقبل الفرضية العدمية والتي تنص على أنه:

يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين التدقيق الداخلي و مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية محل الدراسة عند مستوى دلالة معنوية(0.05)

خلاصة الفصل

نلاحظ مما سبق أن الدراسة التطبيقية ممثلة في استمارة الاستبيان شملت عينة المجتمع حسب تخصصهم الوظيفي وعلى اختلاف أعمارهم ومؤهلاتهم وخبراتهم فالتدقيق الداخلي يهدف إلى التقليل من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية فوجود التدقيق الداخلي وبشكل مستمر يعد أمر ضروري لأجل تنفيذ المهام والواجبات ولتعزيز وجود المهنة وزيادة مصداقيتها وهذا ما يدل على أن محل الدراسة ملتزم بتطبيق نظم المعلومات المحاسبية بمتطلبات التدقيق الداخلي والذي يلعب دور مهم في الحد من مخاطر نظم المعلوما ت المحاسبية، ويفسر ذلك من خلال تحليل بيانات الاستبيانه الموزعة على مستوى مجتمع الدراسة، ويتضح من خلال دراسة نتائج فرضيات الدراسة التي تنص على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) حول التدقيق الداخلي ونظم المعلومات المحاسبية في البنك، مع وجود علاقة أثر بينهما، وذلك بمعرفة دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية داخل البنك، وإدراك أنه عنصر مهم داخل البنك لا يمكن الاستغناء عنه في حالة من الأحوال.

خاتمة

من خلال هذا البحث حاولنا إبراز الدور الذي يؤديه المدقق الداخلي للحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية، حيث وجدنا أن مهنة التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية ومهمة في البنوك التجارية كونه يضم مقاييس تضمن للإدارة تحقيق أهداف تتمثل في حماية أصولها والمحافظة عليها ضد الأخطار، كما أنه يقدم لها ضمان خول دقة وسلامة البيانات المحاسبية والمالية، حيث يتمثل دور المدقق في دعم الإدارة مباشرة عبر التقارير الأولية للجهات ذات العلاقة وأخذ عوامل المخاطر في عين الاعتبار عند وضع خطة للتدقيق والقيام بتكثيف الإجراءات في المناطق التي تتميز عن غيرها بارتفاع المخاطر حولها. وهذا من أجل مساعدة المدقق الداخلي في إعطاء رأي فني محايد يتمتع بالنزاهة والاستقلالية والموضوعية، حول مصداقية البيانات المحاسبية والمالية.

حيث أظهرت هذه الدراسة أن معدل النظم يمكن اعتباره كمقياس كافي للتعبير عن فعالية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك، ويرجع نجاح هذه النظم في تحقيق أهدافها بالتأثير على العوامل الشخصية للمستخدم وعوامل تنظيمية تتعلق بمساندة إدارة البنك في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية ومدى استجابة الموظفين للتدريب على هذه النظم و حل مشكلاته.

تم تبيين في هذا الدراسة مختلف جوانب نظم المعلومات المحاسبية والتعرف على أهم مكوناتها و الأنظمة الفرعية التي يشملها، بالإضافة إلى معرفة أهم المراحل التي تمر بها هذا النظم ومعرفة مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من مخاطره.

فعند معالجتنا وتحليلينا لمختلف جوانب الموضوع في هذه الفصول الثلاثة، وبالإضافة إلى الاعتماد على نتائج تحليل نظام SPSS20 توصلنا إلى نتائج خاصة باختبار الفرضيات ونتائج عامة، مع مجموعة من الاقتراحات وذلك من أجل الإجابة على إشكالية البحث والمتمثلة في:

- ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في التقليل من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية ؟

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا التي تناولت الجانب التدقيق الداخلي ودوره في التقليل من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية، كما قمنا بإسقاط هذا الجانب على الواقع والذي يتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدرBADR بأدرار، تم التوصل إلى النتائج التالية:

-أظهرت نتائج اختبار فرضيات تحليل التباين لمتغيرات الدراسة إلى عدم وجود فروق جوهرية حول آراء العينة لممارسات التدقيق الداخلي ونظم المعلومات المحاسبية، وأن جل التحسينات التي طرأت على تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في البنك المدروس خلال فترة الدراسة يعود سببها إلى ممارسات عمليات التدقيق الداخلي.

-يوجد اتفاق كبير من خلال هذه الدراسة على أن نظم المعلومات المحاسبية تجعل الأفراد يلجاؤون إلى التعليم وتنمية مهارتهم واكتساب معارف جديدة من خلال تدريبهم على هذا النظام.

-يلعب التدقيق الداخلي أهمية كبيرة بالنسبة للفئات التي تهتم بالقوائم المالية فهدف المدقق الداخلي الأساسي هو حماية أصول البنك.

-يهدف نظام المعلومات المحاسبية إلى توفير الوقت وتقليل الجهد للحصول على معلومات دقيقة في الوقت المناسب.

-يوجد دور للمدقق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية وهذه النتيجة متفقة مع دراسة الشنطي التي تؤكد دور المدقق الداخلي في تحديد الانحرافات والمخاطر في نظم المعلومات المحاسبية.

-هناك تأثير المؤهل العلمي للمستحبين على دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية.

-يعد استخدام المدقق الداخلي لنظام المعلومات المحاسبية من الوسائل الأساسية تساعد في رفع مستوى البنوك التجارية.

اقتراحات الدراسة:

توصلت الدراسة إلى بعض الاقتراحات والتي تتمثل في:

- يجب على البنوك توظيف مدققين ذو كفاءة وخبرة مهنية حتى تضمن البقاء وبلوغ أهدافها المسطرة.
- ضرورة إخضاع المدققين لتدريبات على مدار العام لاكتساب مهارات جديدة.
- يجب على البنك الأخذ بعين الاعتبار مختلف التوصيات المقدمة من طرف المدقق لتحسين وضعية البنك.

-يجب على المدقق الداخلي المشركة في عملية اتخاذ القرارات لتجنب الوقوع في المخاطر.

-زيادة الاعتماد على المدقق الداخلي في البنك مما يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة لتصويب الانحرافات في الوقت المناسب.

–ضرورة تحفيز الإدارة للمدققين الداخليين نحو اكتشاف المخاطر المرتبطة بنظم المعلومات المحاسبية وتحليلها وتقديم اقتراحات لحلها.

_ يجب على البنك إعطاء أهمية كبيرة لنظم المعلومات المحاسبية مما يساعد الموظفين في استخراج نتائج دقيقة.

آفاق الدراسة:

قد تكون هذه الدراسة دافع للدراسات المستقبلية تتضمن الإشكاليات العديدة منها:

- ✓ متطلبات ومحددات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية.
- ✓ مشاكل فرض استخدام نظم المعلومات المحاسبية في البنوك.
- ✓ كيف يتم استخدام نظم المعلومات المحاسبية في التدقيق الداخلي.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: الكتب

01 -إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، **اساسيات نظم المعلومات المحاسبية** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان الاردان، 2009.

02 -أحمد حسين علي حسين، **نظام المعلومات المحاسبية** ، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية، 1997.

03 -احمد حسين علي حسين ، **نظم المعلومات المحاسبية الاطار الفكري و النظم التطبيقية** ، الدار الجامعة، الاسكندرية، 2002-2003.

04 -حسين دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العلمية**، دار الثقافة، عمان ،2009.

05 -جيهان عبد المعز الجمال، **المراجعة في البيئية الالكترونية**، دار الكتاب الجامعي، العين الامارت العربية المتحدة، 2014.

06 -خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل، عمان ، 2000.

07 -خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية** ، دار وائل، عمان، الطبعة الثانية، 2004.

08 -رضا خلاصي، **مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة** ، دار هومه ،الجزائر، 2013.

09 -زين يونس، عوادي مصطفى، **المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية**، مكتبة بن موسى السعيد، القدس، 2011/2010.

10 -ستيفن ا. موسكوف ومارك .ج سيمكن، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات**، دار المريخ للنشر ،الرياض، 2002.

11 -عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** ، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

12 -عصام الدين محمد متولي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، جامعة العلوم والتكنولوجيا للكتاب الجامعي، صنعاء، 2013، 2018/02/05.

13 -عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، **الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.

14 -غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية** ، دار المسيرة، عمان، 2005.

15 -كمال الدين الدهراوي، **نظم المعلومات المحاسبي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.

16 -كمال الدين مصطفي الدهراوي، سمير كامل محمد، **نظام المعلومات المحاسبية** ، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية ،2002.

17 -كمال الدين مصطفي الدهراوي ، **مدخل معاصر في نظام المعلومات المحاسبية** ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002-2003.

18 -محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2003.

19 -محمد السيد سريا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل** ، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثانية، الإسكندرية 2007.

20 -محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000-2001.

21 -هادي التيميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية** ، دار وائل، عمان ، الطبعة الثانية، 2006.

22 -حامد حجازي ، **أصول المراجعة الداخلية (مدخل عملي و تطبيقي)**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2010.

ثانياً: المذكرات

21- إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير الدقيق الدولية**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غزة، 2012، 2017/11/14.

22- بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي بين المرجعية النظرية و تحديات التطبيق** ، مذكرة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سيطف، 2013-2014.

23- عيادي عبد القادر، **دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في أتخاذ قرارات التمويل** ، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة حسبيه بن بوعلي، الشلف 2007_2008.

24- مدني بلغيت، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، مذكرة دكتوراه جامعة الجزائر، 2004.

25- نجيبة بن مسعود، **مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين النظام المعلومات المحاسبية** ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، 2017/11/14.

26- نصره محمود خالد عليمات، **دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية** ، مذكرة الماجستير، جامعة آل البيت، الاردان، 2016-2017.

27- نور الإسلام سعدودي، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية** ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014، 2018/01/01.

28- الحادة بن شرودة، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ال ماستر في علوم التسيير ، حمه لخضر، الوادي2015/2014، 2017/10/11.

ثالثاً: المجلات

29- ابراهيم ميده، **العوامل المؤثرة في نظام المعلومات ودوره في اتخاذ القرارات الإستراتيجية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد25، العدد الاول، 2003.

30- أيمن محمد الشنطي، **أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الاردني**، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 21، العدد الاول، ص99_ص125يناير 2013.

رابعاً: القوانين التشريعية

31- - مرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13-03-1982 ، **إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد القانون الأساسي**

الملاحق

الملحق رقم (1)

جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية تخصص تدقيق ومراقبة التسيير

استمارة استبيان

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأدوار التي يقوم بها المدقق الداخلي للحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية، وذلك في إطار إتمام مذكرة الماستر تحت عنوان" دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية" وسوف تكون المعلومات المقدمة من طرفكم مساعدة في تحقيق أهداف البحث.

نتعهد لكم أن المعلومات المقدمة سوف تكون في سرية تامة، وأنها لن تستخدم إلا في مجال البحث العلمي فقط.ولكم منا فائق التقدير و الاحترام.

الطالتين: تحت إشراف الدكتور:

- عيشى فتيحة د- بوشرى عبد الغني

- بركاوي راضية

أولا: البيانات الشخصية لعينات الدراسة

الرجاء وضع العلامة (x) في الإجابة المناسبة

الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

العمر: أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى40 سنة ☐ من 40 سنة فما فوق ☐

المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماجستير ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐ شهادة مهنية ☐

الوظيفة الحالية: محاسب ☐ عون محاسب ☐ وظيفة أخرى مع ذكرها ☐

الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

ثانيا: يرجى الإجابة عما يلي بوضع الإشارة (X) أمام الإجابة المناسبة

المحور الأول:التدقيق الداخلي

الرقم	الفقرة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يعد التدقيق الداخلي في البنك وسيلة رقابية إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة					
02	يقوم المدقق الداخلي بعمله بصورة منتظمة على مدار العام وبصورة شاملة لكافة عمليات البنك					
03	يؤدي تطبيق إجراءات وأساليب التدقيق الداخلي في البنك إلى ضمان دقة وصحة المعلومات المالية والمحاسبية					
04	يهدف التدقيق الداخلي إلى الوقوف على دقة أنظمة الرقابة الداخلية وقياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف داخل البنك					
05	يقوم المدقق الداخلي بإعطاء التوصيات لتحسين أساليب العمل في البنك					
06	تشجع المعايير الدولية المدقق على الالتزام بضوابط المهنة					
07	يقوم المدقق الداخلي بخدمات استشارية لخدمة العملاء في البنك					
08	يضع المدقق الداخلي خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة التدقيق الداخلي					
09	يعطي المدقق الداخلي مجموعة من الضمانات بشأن تقييم صحة المخاطر في البنك					
10	يبلغ المدقق الداخلي الإدارة العليا عند اكتشاف أية معلومة قد تؤثر على عملية التدقيق					
11	يقوم المدقق الداخلي بتقييم كل المخاطر التي تواجه مختلف عمليات البنك بصورة مستمرة ومنتظمة					
12	يتأكد المدقق الداخلي من أن إدارة البنك قد استجابت للتوصيات المقدمة لتقوية نظام إدارة المخاطر					
13	يتعاون المدقق الداخلي مع إدارة المخاطر في صياغة التوصيات للبنك					
14	يسعى المدقق الداخلي للتأكد من فاعلية أداء الموظفين في التعامل مع الخطر					
15	يقوم المدقق الداخلي بتبادل المعلومات مع إدارة المخاطر لإيجاد الحلول المناسبة للمخاطر التي يتعرض البنك					

المحور الثاني: نظم المعلومات المحاسبية

الرقم	الفقرة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يتيح نظام المعلومات ضرورة الحماية الكافية من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام					
02	يراعي نظام المعلومات المحاسبي الأهمية النسبية المعلومات التي عرضها ضمن مخرجات النظام المحاسبي					
03	تتميز المعلومات المحاسبية بالموضوعية والتحقيق من صحتها ضمن التقارير المالية الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبية					
04	يحتاج نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في البنك إلى تأهيل المحاسبي					
05	يختلف نظام المعلومات المحاسبي في البنك عن الأنظمة المحاسبية من المؤسسات الأخرى					
06	يتح نظام المعلومات المحاسبي مجموعة عن الإجراءات الرقابية لضمان صحة معالجة البيانات وسلامتها					
07	توفر نظم المعلومات المحاسبية التقارير التي تطلبها الجهات الخارجية والداخلية في الوقت المناسب					
08	يوفر نظام المعلومات المحاسبي طريقة للتأكيد من تطبيق ضوابط سلامة معالجة البيانات للحد من التحديث غير الدقيق لهذا البيانات ومنع الغش					
09	يقوم مستخدم نظام المعلومات المحاسبي بالتأكد من ضبط سقف التسهيلات الممنوحة للزبائن لتجنب الحسابات غير قابلة للتحصيل أو المشكوك فيها					
10	يجب مراقبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة نظام المعلومات المحاسبية ومواكبتها بشكل مستمر					
11	يجب موازنة التدقيق النقدي لتجنب مشاكل التدفقات النقدية الخارجة					
12	يؤدي استخدام نظم المعلومات المحاسبية إلى تحسين نوعية المعلومات أو مدخلاتها من قبل متخذي القرار					
13	يجب مراعاة كافة التغيرات الحاصلة على قاعدة البيانات بانتظام التحديث للحد غير الدقيق لهذه البيانات					
14	يجب توفر برمجيات القوائم المالية وتوفر المهارات والخبرة لدى مستخدميها للحد من إعداد القوائم غير الصحيحة					
15	توفير برامج تدريبية لتصميم الأشكال والرسومات الصحيحة والمناسبة التي تستخدم في التقارير الإدارية والمالية					

الملحق رقم(2)

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,903	30

المحلق (1)

Statistiques

		الجنس	العمر	المؤهل	الوظيفة	الخبرة
N	Valide	36	36	36	36	36
	Manquante	0	0	0	0	0
Moyenne		1,1944	1,8889	2,8333	2,6944	1,9722
Erreur std. de la moyenne		,06690	,11804	,24721	,10404	,14078
Médiane		1,0000	2,0000	3,0000	3,0000	2,0000
Ecart-type		,40139	,70823	1,48324	,62425	,84468
Asymétrie		1,612	,162	,136	-1,924	,054
Erreur std. d'asymétrie		,393	,393	,393	,393	,393
Minimum		1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
Maximum		2,00	3,00	5,00	3,00	3,00
Centiles	25	1,0000	1,0000	1,0000	3,0000	1,0000
	50	1,0000	2,0000	3,0000	3,0000	2,0000
	75	1,0000	2,0000	3,7500	3,0000	3,0000

المحلق (2)

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
الفقرة1	36	2,00	5,00	4,5000	,65465
الفقرة2	36	2,00	5,00	3,8889	1,03586
الفقرة3	36	1,00	5,00	4,5556	,77254
الفقرة4	36	1,00	5,00	3,5833	1,15573
الفقرة5	36	1,00	5,00	4,1389	,99003
الفقرة6	36	1,00	5,00	3,8889	1,32617
الفقرة7	36	1,00	5,00	3,2222	1,39614
الفقرة8	36	1,00	5,00	3,6944	1,39016
الفقرة9	36	1,00	5,00	3,5000	1,50238
الفقرة10	36	2,00	5,00	4,3333	,92582
الفقرة11	36	2,00	5,00	3,9444	1,04045
الفقرة12	36	1,00	5,00	3,7778	1,33333
الفقرة13	36	1,00	5,00	3,9444	1,26366
الفقرة14	36	2,00	5,00	4,1389	,83333
الفقرة15	36	1,00	5,00	3,9444	1,24084
التدقيق	36	2,60	4,93	3,9370	,61926
N valide (listwise)	36				

الملحق (3)

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
فقرة1	36	3,00	5,00	4,5833	,73193
فقرة2	36	3,00	55,00	5,5556	8,50023
فقرة3	36	2,00	5,00	4,4167	,76997
فقرة4	36	2,00	5,00	4,3056	,78629
فقرة5	36	3,00	5,00	4,3889	,72812
فقرة6	36	2,00	5,00	4,2778	,65949
فقرة7	36	1,00	5,00	4,0278	1,27584
فقرة8	36	1,00	5,00	4,1667	1,25357
فقرة9	36	3,00	44,00	5,4167	6,66065
فقرة10	36	2,00	5,00	4,1667	,77460
فقرة11	36	,00	5,00	4,0556	1,06756
فقرة12	36	2,00	5,00	4,2500	,76997
فقرة13	36	2,00	5,00	4,0278	,81015
فقرة14	36	2,00	5,00	4,3889	,80277
فقرة15	36	3,00	5,00	4,3889	,72812
نظمالمعلومات	36	2,60	8,00	4,4278	,87786
N valide (listwise)	36				

الملحق (4)

ANOVA à 1 facteur

التدقيق

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	3,070	4	,767	2,298	,081
Intra-groupes	10,352	31	,334		
Total	13,422	35			

الملحق (5)

ANOVA à 1 facteur

التدقيق

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,893	2	,447	1,176	,321
Intra-groupes	12,529	33	,380		
Total	13,422	35			

الملحق (6)

Tests des effets inter-sujets

Variable dépendante: التدقيق

Source	Somme des carrés de type III	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
Modèle corrigé	3,699[a]	10	,370	,951	,507
Ordonnée à l'origine	245,955	1	245,955	632,447	,000
المؤهل	2,382	4	,595	1,531	,224
الخبرة	,316	2	,158	,406	,670
الخبرة * المؤهل	,154	4	,039	,099	,982
Erreur	9,722	25	,389		
Total	571,431	36			
Total corrigé	13,422	35			

a. R deux = ,276 (R deux ajusté = -,014)

الملحق (7)

ANOVA à 1 facteur

نظمالمعلومات

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	4,239	2	2,119	3,076	,060
Intra-groupes	22,734	33	,689		
Total	26,972	35			

الملحق (8)

ANOVA à 1 facteur

نظمالمعلومات

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	4,239	2	2,119	3,076	,060
Intra-groupes	22,734	33	,689		
Total	26,972	35			

الملحق (9)

Tests des effets inter-sujets

Variable dépendante: نظمالمعلومات

Source	Somme des carrés de type III	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
Modèle corrigé	6,581[a]	10	,658	,807	,624
Ordonnée à l'origine	293,635	1	293,635	360,006	,000
المؤهل	1,437	4	,359	,440	,778
الخبرة	2,802	2	1,401	1,718	,200
الخبرة * المؤهل	,732	4	,183	,224	,922
Erreur	20,391	25	,816		
Total	732,760	36			
Total corrigé	26,972	35			

a. R deux = ,244 (R deux ajusté = -,058)

الملحق (10)

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	3,475	1	3,475	11,876	,002[b]
	Résidu	9,947	34	,293		
	Total	13,422	35			

a. Variable dépendante : التدقيق

b. Valeurs prédites : (constantes), نظمالمعلومات

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,348	,470		4,997	,000
	نظمالمعلومات	,359	,104	,509	3,446	,002

a. Variable dépendante : التدقيق

الملحق (11)

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي وأهميته في البنوك التجارية، إضافة إلى ذلك إبراز وبيان دور المدقق الداخلي ومدى مساهمته في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الناتجة خلال تطبيق هذه النظم لاسيما عندما يتعلق الأمر في تصميم نظم جديدة.

ولتحقيق الهدف من هذه الدراسة تم اختبار مجموعة من الفرضيات والاستعانة بتصميم استبيان لذلك وتحليله باستخدام نظام spss20. حيث توصلت هذه الدراسة إلى أنه يوجد دور كبير ومهم وفعال للمدقق الداخلي في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية لأن التدقيق يعد وسيلة رقابية وله أهمية كبيرة بالنسبة للفئات التي تهتم بالقوائم المالية فهدف المدقق الداخلي الأساسي هو حماية أصول البنك، وقد أوصت بضرورة قيام إدارة البنك بتحفيز المدققين الداخليين نحو اكتشاف المخاطر المرتبطة بنظم المعلومات المحاسبية وتحليلها وتقديم اقتراحا ت لحلها.

الكلمات المفتاحية: المدقق الداخلي، نظم المعلومات المحاسبية، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية، البنوك التجارية.

Abstract

This study aims at identifying the role of the internal auditor and its importance in commercial banks, in addition to highlighting the role of the internal auditor and his contribution to reducing the risks of accounting information systems resulting From the application of these systems, especially when it comes to designing new systems. In order to achieve the objective of this study, a set of hypotheses was tested and a questionnaire design was used and analyzed using the spss20 system. The study found that there is a large and important role for the internal auditor in reducing the risks of accounting information systems in commercial banks. the main objective of the internal auditor is to protect the bank's assets. It recommended that the banks management should motivate the internal auditors to identify analyze and submit proposals to resolve the risks associated with accounting information systems.

Keywords: Internal Auditor, Accounting Information Systems, Accounting Information systems Risk, Commercial Banks.